مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة – كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

العدد الثاني– المجلدالثالث – مايو ٢٠١٩

أثر إلتزام مراقب الحسابات بمتطلبات تضمين تقريره فقرة عن أمور المراجعة الأساسية علي قرار منح الإئتمان – دراسة تجريبية

د/حازم محفوظ محمد نويجي
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة– جامعة دمنهور

ملخص البحث

استهدف هذا البحث دراسة وتحليل واختبار أثر التزام مراقب الحسابات بمتطلبات تضمين تقريره فقرة عن أمور المراجعة الأساسية علي قرار منح الائتمان، ولتحقيق هدف البحث تم إجراء دراسة تجريبية علي عينة تتكون من ٤٨ مفردة من مديري منح الإئتمان في البنوك التجارية المصرية .وقد خلص الباحث إلي عدة نتائج أهمها ؛ يوجد تأثير معنوي لإلتزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة علي قرار منح الإئتمان ، وقد أوضح التحليل الإضافي أن هذا التأثير علي قرار منح الإئتمان يكون أكثر وضوحا بالنسبة لمبلغ القرض وليس سعر الفائدة أو منح القرض من عدمه ، وأنه لا يوجد تأثير معنوي لخبرة مانحي الإئتمان والتأهيل المستمر لهم علي العلاقة بين التزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة وقرار منح الإئتمان.

الكلمات المفتاحية: أمور المراجعة الأساسية، تقرير المراجعة، قرار منح الإئتمان

The effect of the Auditor's compliance with the requirements of including Key Audit matters paragraph in his report on the granting credit decision - an experimental study

Abstract

This research aimed to study, analyze and test the Effect of the auditor's compliance with the requirements of including in his report a paragraph about Key audit matters on the decision to grant credit. To achieve the objective of the research, an experimental study was conducted on a sample of 48 credit managers in Egyptian commercial banks. And the researcher concluded several results, of its most im-portant are; there is a significant effect of the auditor's compliance with the requirements of including the Key audit matters paragraph in his audit report on the granting credit decision, Additional test indicated that this effect on the decision to grant credit is more obvious for the amount of the loan and not the interest rate or granting the loan itself or not, and that there is no significant effect of the credit providers' experience and their continuous qualification on the relationship between the auditor's compliance with the requirements of including Key audit matters paragraph In the audit report and the granting credit decision.

Keywords: Key audit matters, Audit report, granting credit decision.

١- مقدمة البحث

تعرف المراجعة علي أنها عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضوعي لأدلة الإثبات الخاصة بمزاعم (تأكيدات) الإدارة Management Assertions بشأن نتائج الأحداث الاقتصادية للتحقق من مدى التطابق بين هذه المزاعم ومعايير محددة وتوصيل النتائج للمستخدمين المعنيين (AAA,1973) . كما تعرف المراجعة على أنها جمع وتقييم الدليل عن المعلومات لتحديد وتقرير مدى درجة التوافق بين تلك المعلومات والمعايير الموضوعة ، ويجب أن تؤدى المراجعة بواسطة شخص مؤهل ومستقل (Arens et al , 2014) .

ويهدف مراقب الحسابات إلي إبداء رأي فني محايد في مدي صدق وعدالة القوائم المالية والايضاحات المتممة لها في التعبير عن المركز المالي للشركة(١) ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغير في حقوق ملاكها ، وهو الأمر الذي يتسق مع المنتج النهائي لعملية مراجعة الحسابات ، والذي ينعكس في تخفيض خطر المعلومات(٢)الذي يواجه متخذي القرار أصحاب المصلحة في الشركة.

ومن المتفق عليه مهنيا وأكاديمياً أن المراجعة الخارجية مهنة مضيفة للقيمة لأصحاب المصالح Stakeholders في الشركات ،خاصة المساهمين ، وذلك من خلال ما توفره من توكيد ايجابي Positive Assurance بشأن تأكيدات الإدارة بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها ، وأن الرأي الفني لمراقب الحسابات هو المنتج المهني الذي يعبر عن التوكيد من جهة ، ويتم توصيله لأصحاب المصالح من خلال تقرير مراقب الحسابات من جهة أخري . وبذلك يمكن النظر إلي هذا التقرير كأداة لتوصيل رأي مراقب الحسابات في سياق عملية المراجعة كنموذج للإتصال الإنساني Human Communication Model (علي،٢٠١٤).

ونظراً لأن تقرير مراقب الحسابات يعد الوسيلة الرئيسية لمراقبي الحسابات للتواصل مع مستخدمي القوائم المالية (Jonsson & Svensson,2014) ، فإنه يجب أن يكون خالياً من الأخطاء وبه إشارة واضحة لمعايير المراجعة (Mareque et al,2015) ، ومن ثم فإن شكل

(١)- يتم استخدام العديد من المصطلحات للإشارة إلي وحدات الأعمال الإقتصادية مثل ؛ شركة أو مؤسسة أو منشأة . ولأغراض الإتساق سيستخدم الباحث شركة للإشارة إليها .

(٢)- **مخاطر المعلومات Information Risks-** هي تهديدات ناتجة عن الحصول على معلومات محدودة الجودة لأغراض اتخاذ القرارات ،كما يتضمن ذلك أيضاً مخاطر توصيل معلومات خاطئة أو مضللة للأطراف الخارجية (Kinney, 2006).

ومحتوي تقرير مراقب الحسابات يعتبر قضية ممارسة مهنية جديرة بالدراسة (Asare and Wright, 2012)

وقد شهد تقرير مراقب الحسابات في السنوات الأخيرة تطورات كبيرة في الشكل والمحتوي ، وذلك من أجل الوصول إلي تقرير يمكن مراقب الحسابات من توصيل نتائج عملية المراجعة بشكل واضح وسهل ومفهوم ، وكذلك لتعريف مستخدمي التقرير بدور مراقب الحسابات ومسئولياته لتخفيض فجوة التوقعات (خداش وآخرون ، ٢٠١١) .

وقد استمرت هذه التطورات علي تقرير المراجعة من قبل الجهات المهنية والتي كان آخرها قيام مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB) بتعديل معيار المراجعة الدولي رقم ٧٠٠ (ISA,700) والخاص بتقرير المراجعة غير المعدل ، وإصدار معيار مراجعة جديد رقم ٧٠١ (ISA,701) والمتعلق بإضافة فقرة أمور المراجعة الأساسية أو الجوهرية **Key Audit Matters (KAM)** إلي تقرير المراجعة ، علي أن يسري هذا التعديل اعتبارا من ١٥ ديسمبر ٢٠١٦ .

وقد أشار (IAASB) إلي أن الهدف من التعديلات التي أدخلها علي معايير المراجعة المتعلقة بتقرير المراجعة هو تحسين القيمة الإعلامية لتقرير المراجعة وزيادة منفعته لمستخدميه ، من خلال زيادة وتنويع المعلومات التي يتضمنها هذا التقرير وتحسين مستوي الشفافية فيه ، ومن ثم الحد من الانتقادات الموجهه له بالنمطية والاختصار الشديد ، مما يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية في هذا التقرير (IAASB,2013).

ولتوصيل أمور المراجعة الهامة أو الأساسية في تقرير مراقب الحسابات ، فإن ذلك يتم من خلال فقرة مستقله في تقريره بعنوان أمور المراجعة الهامة أو الأساسية ، والتي يشير فيها إلي أن أمور المراجعة الهامة أو الأساسية هي تلك الأمور التي تكون أكثر أهمية في مراجعة القوائم المالية للفترة الحاليه من منظور حكمه المهني ، وأنه قد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعة القوائم المالية ككل وتكوين رأيه في هذا الشأن ، وأنه لا يبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور ، وأن يتضمن وصفا لكل أمر من أمور المراجعة الأساسية ، ولماذا تم اعتبار الأمر من الأمور الأكثر أهمية .

ويصف مراقب الحسابات كل أمور المراجعة الأساسية في تقريره ، إلا إذا كان هناك قانون يمنع الإفصاح العلني عن هذا الأمر ، أو في الحالات النادرة جدا التي يعتقد فيها مراقب الحسابات أن الآثار السلبية للإفصاح عن هذا الأمر تفوق المنافع المترتبه عليه .

وإذا خلص مراقب الحسابات ،اعتمادا علي ظروف الشركة وعملية المراجعة إلي أنه لا توجد أمور مراجعة أساسية ، أو أن أمر المراجعة الأساسي الوحيد تم الإفصاح عنه ، فعليه أن يشير لذلك في فقرة أمور المراجعة الأساسية .

وفيما يتعلق ببيئة الممارسة المهنية في مصر ، فما زال يتم العمل بتقرير المراجعة التقليدي اعتمادا علي معيار المراجعة المصري رقم ٧٠٠ والذي يتكون من الفقرات الخمس الرئيسية التالية ؛ الفقرة التمهيدية ، فقرة مسئولية الإدارة ، فقرة مسئولية مراقب الحسابات ، فقرة الرأي ، وفقرة المتطلبات القانونية والتنظمية الأخري .أما المعيار الدولي للمراجعة رقم ٧٠٠ المعدل (ISA,700,Revised) والذي تم اصداره في يناير ٢٠١٥ بمعرفة (IAASB) والذي يسري اعتبارا من ديسمبر ٢٠١٦ فيتضمن بعض الفقرات الجديدة بالإضافة إلي تغيير ترتيب الفقرات لتكون علي النحو التالي ؛ فقرة الرأي ، فقرة أساس ابداء الرأي ، فقرة الاستمرارية ، فقرة أمور المراجعة الأساسية ، فقرة المعلومات الأخري ، فقرة مسئوليات كل من الإدارة والمسئولين عن الحوكمة ، فقرة مسئولية مراقب الحسابات، وفقرة المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخري (عبدالقادر ، ٢٠١٧) .

ولقد توصلت العديد من الدراسات (Lasalle and Anandarajan,1997 ;Pucheta et al ,2004; Guillamon,2003; Chen et al,2016; Gyau et al ,2016) إلي منفعة معلومات تقرير مراقب الحسابات وملاءمتها في حالات منح الإئتمان .ولقد توصلت بعض الدراسات (Trpeska et al.,2017) إلي أن المعلومات عن أمور المراجعة الأساسية تكون ذات أهمية عالية للمقرضين.

وإذا كان (IAASB) ومجلس الرقابة علي أعمال مراقبي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة الأمريكية PCAOB يؤكدان علي أهمية فقرة أمور المراجعة الأساسية (الحرجة **CAM)** ، فهل سيكون لإدراج هذه الفقره ضمن تقرير مراقب الحسابات تأثير علي قرارات منح الإئتمان في مصر ؟ هذا ما يستهدف البحث الحالي ، الإجابه عليه نظرياً وتجريبياً .

٢- مشكلة البحث

قام مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي (IAASB) بتعديل معيار المراجعة الدولي رقم ٧٠٠ والخاص بتقرير المراجعة غير المعدل ، وإصدار معيار مراجعة جديد رقم ٧٠١ والمتعلق بإضافة فقرة أمور المراجعة الأساسية أو الجوهرية إلي تقرير المراجعة ، علي أن يسري هذا التعديل اعتبارا من ١٥ ديسمبر ٢٠١٦ . وقد كان لتلك التعديلات ردود أفعال متباينة فيما بين مؤيد أو معارض . واختبرت بعض الدراسات أثر تلك التعديلات علي جودة المراجعة والمسئولية القانونية لمراقب الحسابات ، إلا أن أثر التزام مراقب الحسابات بإدراج فقرة أمور المراجعة الأساسية في تقريره علي قرار منح الائتمان لم يلق الاهتمام الكافي من قبل هذه الدراسات ، وهو ما يسعي إليه الباحث في دراسته الحاليه ، **ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في الإجابة علي التساؤلات التالية نظرياً وتجريبياً .**

- ما هي أهم ملامح التعديلات المقترحة علي تقرير المراجعة غير المعدل بصفة عامة ؟
- ما المقصود بأمور المراجعة الأساسية ؟ وما هي حدود مسئولية مراقب الحسابات عن الافصاح عنها في تقريره ؟
- هل يؤثر إدراج فقرة أمور المراجعة الأساسية بتقرير المراجعة علي قرارات منح الإئتمان بصفة عامة ؟ وفي مصر بصفة خاصة ؟ .وهل يختلف هذا التأثير باختلاف خبرة مانحي الإئتمان ومستوي تأهيلهم المستمر ؟ .

٣-هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل واختبار أثر التزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية علي قرار منح الإئتمان ، وذلك بالتطبيق على عينة من مديري منح الإئتمان في البنوك التجارية المصرية .

٤- أهمية البحث ودوافعه

تنبع أهمية هذا البحث العلميه من تصديه لموضوع علي قدر كبير من الأهمية والحداثة في نفس الوقت وهو التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة ، والتي سيكون لها العديد من الآثار ، سواء علي مراقب الحسابات نفسه أو إدارة الشركة أو متخذي القرارات المستفيدين من القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات عليها ، وبصفة خاصة المستثمرين والمقرضين . وهو موضوع ما زال محل جدل ودراسة من قبل العديد من الدراسات

. كما تتبع أهمية هذا البحث من خلال اختباره لأثر التزام مراقب الحسابات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة علي قرار منح الإئتمان ، وهو موضوع لم يلق الإهتمام الكافي من قبل البحوث العربية ، وقد تصل لحد الندرة ، خاصة في البيئة المصرية ، وذلك في حدود علم الباحث , مما يعطي لهذا البحث أهمية نظرية أكاديمية

كما تتبع أهمية هذا البحث عملياً من الحاجة الملحة لتطوير معايير المراجعة المصرية لتواكب التعديلات التي جاءت بها معايير المراجعة الدولية ، وخاصة المتعلقة بتقرير مراقب الحسابات ، حيث أن تقرير المراجعة الساري في مصر حاليا ما زال هو التقرير النمطي المختصر ، والذي لا يتضمن الإشارة إلي فقرة أمور المراجعة الأساسية . كما يستمد هذا البحث أهميته العملية من محاولة الوصول إلي دليل عملي علي تلك العلاقة ، من خلال التطبيق علي عينة من مديري منح الإئتمان في البنوك التجارية المصرية

ورغم كثرة دوافع هذا البحث إلا أنه يمكن بلورة أهم هذه الدوافع فيما يلي

- تميل معظم الدراسات الأكاديمية في مصر لاستخدام الدراسات الميدانية باستخدام قوائم استقصاء وقليل منها تجريبي ، وهو ما حاول الباحث التغلب عليه من خلال دراسة تجريبية علي عينة من مديري منح الإئتمان في البنوك التجارية المصرية
- ندرة البحوث التي تربط بين التزام مراقب الحسابات بالتقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ، ضمن تقرير المراجعة ' وقرار منح الإئتمان بصفة عامة ، وفي البيئة المصرية بصفة خاصة ، وذلك في حدود علم الباحث .

٥- حدود البحث

يقتصر هذا البحث علي دراسة واختبار العلاقة بين التزام مراقب الحسابات بالتقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة و قرار منح الإئتمان . ولذلك لن يتم التعرض للتعديلات الأخري علي تقرير المراجعة بخلاف فقرة أمور المراجعة الأساسية ، ولا للعوامل الأخري المؤثرة علي قرار منح الإئتمان ، إلا بقدر ما يلزم علميا لمعالجة مشكلة البحث . وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط تحديد مجتمع وعينة الدراسة والمنهجية المستخدمة في اختبار العلاقة محل الدراسة .

٦- خطة البحث

لمعالجة مشكلة البحث ، وتحقيقا لأهدافه في ضوء حدوده ، فسوف تستكمل خطة البحث علي النحو التالي :

١/٦ – أهمية ونفعية عملية المراجعة وتقرير مراقب الحسابات

٢/٦ – أهم ملامح التعديلات علي تقرير مراقب الحسابات غير المعدل

٣/٦– مفهوم أمور المراجعة الأساسية وحدود مسئولية مراقب الحسابات عن الإفصاح عنها في تقريره .

٤/٦– تحليل العلاقة بين التزام مراقب الحسابات بمتطلبات تضمين تقريره فقرة عن أمور المراجعة الأساسية وقرار منح الإئتمان واشتقاق فروض البحث .

٥/٦ – منهجية البحث .

٦/٦ – نتائج البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة .

١/٦ – أهمية ونفعية عملية المراجعة وتقرير مراقب الحسابات

مما لا شك فيه أن المراجعة تلعب دوراً هاماً في المجتمع حيث تؤدي إلي زيادة جودة معلومات التقارير المالية وإمكانية الاعتماد عليها مما يساهم في اتخاذ قرارات سليمة ، وبالتالي توجيه وتوظيف موارد المجتمع واستغلالها أفضل استغلال ممكن . ومن ناحية أخري فإن ثقة المجتمع في أحكام مراقبى الحسابات وسمعتهم تلعب دوراً هاماً في قبول عملية المراجعة كخدمة مضيفة للقيمة والتي تضفى الثقة علي القوائم المالية المنشورة ، إلا أن التحريفات المالية العديدة والمصحوبة بإفلاس وانهيار معظم الشركات بسبب التلاعب في القوائم المالية أضعفت ثقة المجتمع في التقارير المالية وعملية المراجعة المرتبطة بها (Rezaee , 2004) ولا تتحقق الوظيفة الاجتماعية للمراجعة إلا من خلال وضع معايير ومستويات تضمن جودة الأداء حتي تحتفظ المهنة بثقة المجتمع فيها ، وخاصة المساهمين والمستثمرين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية والبنوك والدائنين وغيرهم.

وفي هذا السياق يؤكد البعض (Firth et al , 2005; Reid et al., 2015) علي أن التوكيد المعقول الذي يقدمه مراقب الحسابات بأن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية، سواء بسبب الأخطاء أو الغش ، من شأنه أن يحد من عدم تماثل المعلومات ويزيد فاعلية أسواق المال مما ينعكس علي جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الموقف التنافسي للسوق مع أسواق المال الأخرى.

أضف إلى ذلك أن مهنة المراجعة تلعب دوراً مهماً في حياة المجتمعات الاقتصادية والاجتماعية .ويتمثل الدور الاقتصادي للمراجعة في المساهمة في إدارة ورقابة المخاطر الاقتصادية داخل منشآت الأعمال من خلال خفض درجة عدم التأكد والشكوك المحيطة بالقرارات والتصرفات الاقتصادية ، وهذا يعنى الحد من تقليل احتمالات وقوع أضرار اقتصادية على ملاك الشركات ، وكافة الأطراف الأخرى ذات الصلة بها والتي قد تحدث نتيجة عدم وفاء الإدارة بالتزاماتها التعاقدية ، وهو ما يجسد النظرة إلى مراقب الحسابات باعتباره وكيلاً عن تلك الفئات .أما الدور الاجتماعي لمراقب الحسابات فيتمثل أساساً في إضفاء المصداقية على المعلومات التي يتم إنتاجها تحت إشراف الإدارة وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ مختلف القرارات (الأديمى ،٢٠٠٦).

ويري البعض(علي ، ٢٠٠٩، Jönsson and Svensson, 2014) أن عملية المراجعة تعزز من مصداقية القوائم المالية، كما تحسن من جودة التقارير المالية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . فتقرير مراقب الحسابات يعد الوسيلة التي يعتمد عليها مراقب الحسابات لتوصيل نتائج عملية المراجعة لمستخدمي القوائم المالية، التي تمت مراجعتها ، ويستمد ذلك التقرير أهميته من كونه، بما يتضمنه من رأي ، يعد المصدر المتميز الوحيد لكي يطمئن المستثمرون والمحللون الماليون لمصداقية القوائم المالية، حيث يبدي مراقب الحسابات رأيه بشأن ما إذا كانت تلك القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح(أو تعطي صورة صادقة أو عادلة) وهو ما يجعل منه وثيقة أساسية مهمة لهم .

ولذا يعد المحتوي المعلوماتي لتقرير مراقب الحسابات مدخلا هاما ، وذو قيمة، لكثير من المستخدمين . حيث يشير المحتوي المعلوماتي لتقرير مراقب الحسابات كإطار معلوماتي مالي يحتوي على العديد من المعاني والمؤشرات التي يمكن الوثوق بها وقبولها واستخدامها لاتخاذ العديد من القرارات المالية من قبل العديد من مستخدمي هذه المعلومات .لذلك تهتم المنظمات المهنية بالأمور والمعايير المهنية، القواعد الاخلاقية، ومعايير الرقابة على جودة الأداء المهني كمدخل أساسي لتحسين جودة المحتوى المعلوماتي لتقرير مراقب الحسابات.

وعلي الرغم من أهمية تقرير مراقب الحسابات لأصحاب المصالح ، إلا أن بعض الدراسات (Zhang,2007;Carringtor,2010;Asare and Wright,2012) أشارت إلي أن أحد أهم أوجه القصور في تقرير المراجعة الحالي أنه مصمم بشكل نمطي ومختصر ، مما

يقلل من أهميته وملاء مته لأصحاب المصالح والذين يحتاجون لمعلومات أكثر عن عملية المراجعة ، ويرون أن التقرير بشكله الحالي لا يمكنهم من التمييز بين الشركات المختلفة .

كما قامت دراسة (Mock et al., 2013)بتلخيص البحوث السابقة في مجال المعلومات التي يطلب أصحاب المصالح أن يوفرها تقرير مراقب الحسابات، وخلصت إلي أن أصحاب المصالح يعتقدون أن تقرير مراقب الحسابات مهم، لكنهم يرغبون في مزيد من المعلومات حول المراجعة مثل ؛ مراقب الحسابات، عملية المراجعة ، القوائم المالية بما في ذلك مناقشة وتحليل الادارة MD&A ، استقلال مراقب الحسابات، الأهمية النسبية، ومستوى التوكيد الذي يوفره مراقب الحسابات.بينما تتضمن المعلومات المتعلقة بالمنشأة كلا من التقرير عن السياسات المحاسبية والمعلومات المتعلقة بالمخاطر.

ويخلص الباحث مما سبق إلي أهمية ونفعية تقرير مراقب الحسابات لمتخذي القرارات ، كما يخلص الباحث الي اتفاق العديد من الباحثين علي حاجة مستخدمي تقرير مراقب الحسابات لتطوير هذا التقرير ليتضمن المزيد من المعلومات وبصفة خاصة تلك المتعلقة بأحكام وتقديرات الإدارة الهامة ، المخاطر ، السياسات المحاسبية ، واستقلال مراقب الحسابات .وهو الأمر الذي استجابت له المنظمات المهنية وبصفة خاصة مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي (IAASB) وذلك من خلال اصدار معيار المراجعة الدولي رقم ٧٠٠ المعدل (ISA,700,Revised) ، ومعيار المراجعة الدولي رقم ٧٠١ (ISA,701).

٢/٦ – أهم ملامح التعديلات علي تقرير مراقب الحسابات غير المعدل

لقد سعت بعض البحوث حديثا (Carcello, 2012; Vanstraelen et al., 2012; Mock et al., 2013 إلي معرفة احتياجات مستخدمي القوائم المالية، التي تمت مراجعتها ، من تقرير مراقب الحسابات، والتي قد يترتب علي إضافتها للتقرير آثار تفيد كلا من المستخدمين ومهنة المراجعة علي حد سواء .وظهرت تلك البحوث مع بداية اقتراح تعديلات على معايير المراجعة خاصة، تلك المعايير المرتبطة بإعداد تقرير مراقب الحسابات، عندما قام (IAASB) بإصدار ورقة استشارية في2011 بعنوان" تحسين قيمة تقارير مراقبي الحسابات: استكشاف خيارات للتغيير ."وأشارت هذه الورقة الي افصاح مستخدمي المعلومات المالية للشركات عن وجود" فجوة بين المعلومات التي يعتقدون أنهم بحاجة إليها، لجعل القرارات الاستثمارية تتم بوعي كبير، وما هو متاح لهم، من خلال تقرير مراقب الحسابات

والقوائم المالية التي تمت مراجعتها، أو غيرها من المعلومات المتاحة للجمهور "وتم تسمية هذه الفجوة بفجوة المعلومات.

وتأكيدا لما تناولته الورقة الاستشارية، أجري (Carcello, 2012) دراسة استقصائية على مجموعة متنوعة من مستخدمي القوائم المالية ذوي المعرفة .وتوصل إلى أن أغلب المشاركين لم يقوموا بقراءة تقرير المراجعة ، وأن بعض المستخدمين أشا روا إلي أن تقرير مراقب الحسابات عديم الجدوى . كما أعرب المشا ركون عن الرغبة في الحصول على مزيد من المعلومات من مراقب الحسابات، وأنهم بحاجة إلى إفصاحات أكبر، بشأن الأحكام أو التقديرات الهامة للإدارة .كما أن هناك حاجة إلي إفصاحات تتعلق بالمخاطر .وبشكل عام، تشير النتائج إلى حاجة أغلبية كبيرة من مستخدمي القوائم المالية، من ذوي الخبرة، لمزيد من الإفصاحات من قبل مراقب الحسابات .

ولقد قام (IAASB)بإصدار المعيار الدولي للمراجعة رقم ٧٠٠ المعدل (ISA,700 **Revised**) في يناير ٢٠١٥ والذي يسري اعتبارا من ديسمبر ٢٠١٦ ، والخاص بتقرير المراجعة غير المعدل . ووفقاً للتعديلات التي جاء بها هذا المعيار ، فإن تقرير مراقب الحسابات يتضمن بعض الفقرات الجديدة بالإضافة إلي تغيير ترتيب الفقرات لتكون علي النحو التالي ؛ فقرة الرأي ، فقرة أساس ابداء الرأي ، فقرة الاستمرارية (٣)، فقرة أمور المراجعة الأساسية ، فقرة المعلومات الأخري (٤)، فقرة مسئوليات كل من الإدارة والمسئولين عن الحوكمة ، فقرة مسئولية مراقب الحسابات، وفقرة المتطلبات القانونية والتنظمية الأخري .

وبتحليل معايير المراجعة ذات الصلة بتقرير المراجعة ، يتضح أن أهم التعديلات التي أدخلها (IAASB) علي تقارير المراجعة تشمل :

---

(١)- وفقاً لمعيار المراجعة (ISA 570, **Revised**, 2015) تتضمن مسئوليات مراقب الحسابات الحصول علي أدلة مراجعة كافية وملائمة ، واستنتاج مدي ملاءمة استخدام الإدارة لإفتراض الإستمرارية في إعداد القوائم المالية ، واستنتاج ما إذا كان هناك شك جوهري حول قدرة الشركة علي الإستمرار ،استناداً علي أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ، وإذا تم الإفصاح الكافي في القوائم المالية حول الشك الجوهري فعلي مراقب الحسابات ابداء رأي غير معدل ، ويجب أن يتضمن تقريره فقرة منفصله تحت عنوان **الشك الجوهري المرتبط بالقدرة علي الإستمرارية** .

(٢)- المعلومات الأخري هي عبارة عن المعلومات المالية وغير المالية (بخلاف القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات) والواردة بالتقرير السنوي للشركة مثل ؛ تقرير الإدارة أو المسئولين عن الحوكمة ،الملخصات المالية ، بيانات الموظفين ،النفقات الرأسمالية المخططة ، النسب المالية ،كميات المواد الخام المستخدمة ، مؤشرات الأداء الرئيسية وتفاصيل المدخلات والمخرجات ،معلومات عن حالات التقاضي والمسئولية البيئية (ISA ,720, 2015)

أ- اعادة ترتيب بعض عناصر هذا التقرير ، حيث أصبح الرأي يرد في بداية التقارير مباشرة بعد الطرف الموجه إليه التقرير ، ويشمل هذا التعديل جميع عمليات المراجعة سواء للشركات المسجلة بالبورصة أو غير المسجلة .

ب- اضافة عناصر جديدة لم تكن موجودة وهي ؛ أساس الرأي ، استمرارية المنشأة ، اضافة فقرة أمور المراجعة الأساسية إلي تقرير المراجعة ، مكان وصف مسئوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية ، والإفصاح عن اسم شريك المراجعة . ومن الجدير بالذكر أن اضافة فقرة أمور المراجعة الأساسية إلي تقرير المراجعة ، والإفصاح عن اسم شريك المراجعة يكون الزاميا عند مراجعة القوائم المالية للشركات المسجلة بالبورصة فقط ، ولكنه يكون اختياريا عند مراجعة الشركات الأخري غير المسجلة ، أما باقي العناصر الجديدة الأخري التي تم اضافتها فإنها تسري علي جميع عمليات المراجعة ، سواء للشركات المسجلة أو غير المسجلة .

وتجدر الإشارة إلي أن فقرة أساس الرأي تعتبر فقرة جديدة في تقرير مراقب الحسابات غير المعدل ، حيث كانت توضع فقط في تقرير مراقب الحسابات المعدل قبل تلك التعديلات .

وقد أشار (Mckee & Dale,2015) إلي أن التعديلات التي تم تقديمها من قبل IAASB تركز علي ثلاثة أهداف تتمثل في ؛ الرؤية Insight، الشفافية Transparency ، وتحسين القابلية للقراءة Readability .ويتم تحقيق هدف الشفافية من خلال المقترحات الرئيسية لتعزيز الشفافية والمتمثلة في الإفصاح صراحة عن اسم شريك المراجعة بالنسبة للشركات المقيدة بالبورصة ، وتقديم اشارة صريحة بشأن استقلال مراقب الحسابات في جميع تقارير المراجعة ، أما تحسين القابلية للقراءة فيتم من خلال إعادة هيكلة تقرير مراقب الحسابات . وأما تحقيق هدف الرؤية فقد تم من خلال مصطلح الأكثر أهمية أو جوهرية في المعايير الجديدة وهو استحداث معيار **أمور المراجعة الأساسية** KAM (ISA 701) .

ويخلص الباحث مما سبق ، ومن خلال تحليل المعيار الدولي للمراجعة رقم ٧٠٠ المعدل (ISA,700) ومعايير المراجعة ذات الصلة بتقرير المراجعة ، إلي أن أهم التعديلات في شكل ومحتوي تقرير المراجعة غير المعدل هي أن تحتوي الفقرة الأولي علي رأي مراقب الحسابات يليها فقرة أساس الرأي ، والتي تعتبر فقرة جديدة في تقرير مراقب الحسابات غير المعدل ، حيث كانت توضع فقط في تقرير مراقب الحسابات المعدل قبل تلك التعديلات ، علاوة علي استحداث فقرات جديدة لم تكن موجودة من قبل ، من أهمها فقرة أمور المراجعة الأساسية ،

بالإضافة إلي ضرورة الإفصاح عن اسم شريك المراجعة (فيما عدا إذا كان الإفصاح عن اسم شريك المراجعة يهدد الأمن الشخصي له) عند مراجعة القوائم المالية للشركات المسجلة بالبورصة .

٣/٦- مفهوم أمور المراجعة الأساسية وحدود مسئولية مراقب الحسابات عن الإفصاح عنها في تقريره

قام (IAASB) **باصدار معيار المراجعة الدولي رقم ٧٠١** .والغرض من (ISA, 701) **توصيل** أمور **المراجعة** الأساسية، والذي يتوقع منه أن يعزز من القيمة التواصلية لتقرير المراجعة وتحسين فهم عملية المراجعة ومواكبة توقعات المستخدمين (IAASB, 2015) .

ولتوصيل أمور المراجعة الهامة أو الأساسية في تقرير مراقب الحسابات ، فإن ذلك يتم من خلال فقرة مستقله في تقريره بعنوان أمور المراجعة الهامة أو الأساسية ، والتي يشير فيها إلي أن أمور المراجعة الهامة أو الأساسية هي تلك الأمور التي تكون أكثر أهمية في مراجعة القوائم المالية للفترة الحاليه من منظور حكمه المهني (°)، وأنه قد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعة القوائم المالية ككل وتكوين رأيه في هذا الشأن ، وأنه لا يبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور ، وأن يتضمن وصفا لكل أمر من أمور المراجعة الأساسية ، ولماذا تم اعتبار الأمر من الأمور الأكثر أهمية .

ويصف مراقب الحسابات كل أمور المراجعة الأساسية في تقريره ، إلا إذا كان هناك قانون يمنع الإفصاح العلني عن هذا الأمر ، أو في الحالات النادرة جدا التي يعتقد فيها مراقب الحسابات أن الآثار السلبية للإفصاح عن هذا الأمر تفوق المنافع المترتبه عليه .

وإذا خلص مراقب الحسابات ، اعتمادا علي ظروف الشركة وعملية المراجعة إلي أنه لا توجد أمور مراجعة أساسية ، أو أن أمر المراجعة الأساسي الوحيد تم الإفصاح عنه ، فعليه أن يشير لذلك في فقرة أمور المراجعة الأساسية .

ويجب علي مراقب الحسابات مراعاة أنه في حالة ما إذا كان أحد أمور المراجعة الأساسية أو الجوهرية سببا لتعديل الرأي ، فإنه يجب عليه إدراج هذا الأمر ضمن فقرة أساس الرأي المعدل وليس فقرة أمور المراجعة الأساسية . كما أنه في حالة إذا ما كان أحد أمور المراجعة

---

(١) - الحكم المهني **Professional Judgment** : يقصد به مدي قدرة مراقب الحسابات علي تطبيق المعرفة ، والخبرة ، والتدريب ، بشكل ملائم ، في ظل الإلتزام الكامل بمعايير المراجعة المتعارف عليها وقواعد أخلاقيات وآداب السلوك المهني ، وذلك لإتخاذ القرارات بشأن الإجراءات الملائمة التي يتم تنفيذها وفقاً لظروف التكليف (ISA No. 200).

الجوهرية يتعلق بعدم التأكد الجوهري ذات الصلة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا كبيرة بشأن قدرة الشركة علي الإستمرار، فإن عليه إدراج هذا الأمر ضمن فقرة الاستمرارية وليس فقرة أمور المراجعة الأساسية .

وإذا خلص مراقب الحسابات ، بناء علي ظروف الشركة وعملية المراجعة إلي أنه لا توجد أي أمور تعد أمور مراجعة أساسية ، أو أن أمور المراجعة الأساسية الوحيدة التي يتم توصيلها هي تلك الأمور التي أدت إلي تعديل الرأي ، فيجب عليه أن يشير إلي ذلك في فقرة مستقلة من تقريره تحت عنوان أمور المراجعة الأساسية .

وتجدر الإشارة إلي أن الإفصاح عن فقرة **أمور المراجعة الأساسية** ضمن تقرير مراقب الحسابات له العديد من المنافع ، كما أن هناك أيضاً تكاليف مصاحبة لهذا الإفصاح .

وبشأن أهم المنافع المترتبة علي الإفصاح عن فقرة **أمور المراجعة الأساسية** ، الميل إلي جعل تقرير المراجعة غير موحد عن طريق إضافة فقرة غير نطمية ، زيادة الشفافية وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين كل من الإدارة ومراقب الحسابات وأصحاب المصالح خاصة المستثمرين ، كما أنها قد تؤدي إلي زيادة اهتمام كل من الإدارة والمسئولين عن الحوكمة بالإفصاحات ذات الصلة بفقرة أمور المراجعة الأساسية في القوائم المالية ، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية ، كما أنها قد يكون لها تأثير علي جودة المراجعة نتيجة وجود قدر أكبر من المساءلة.(IAASB,2012;2013) .

ومن ناحية أخري قد يكون هناك تكاليف مصاحبة للإفصاح عن فقرة أمور المراجعة الأساسية أهمها ؛ زيادة المساءلة ومخاطر التقاضي ، احتمال التأخير في اصدار تقرير المراجعة ، زيادة أتعاب وتكاليف المراجعة بسبب زيادة الجهد المبذول من قبل مراقب الحسابات وكذلك تكاليف اعداد التقرير .(IAASB,2012; Carcello and Li, 2013) .

وقد نص المعيار الدولي للمراجعة رقم ٧٠١ علي أن أمور المراجعة الأساسية أو الجوهرية يتم اختيارها من بين الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع المسئولين عن الحوكمة والتي يوضحها معيار المراجعة الدولي **(ISA,260)** (١) والتي تشمل ؛ التواصل بشأن نطاق وتوقيت عملية المراجعة المخطط لها بما في ذلك المخاطر الجوهرية التي تم تحديدها من قبل

(١)- المعيار الدولي **ISA260** المعدل ، التواصل مع المعنيين بالحوكمة "Communic-ation with Those Charged with Governance" , **Proposed ISA 260 (Revised)**

مراقب الحسابات ، السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية ، والإفصاحات عن البيانات المالية الهامة وغيرها من الأمور ذات العلاقة .

وبشأن السياسات المحاسبية فإنها تشمل ؛ مدي ملاءمة السياسات المحاسبية لظرف معين للمنشأة ، اختيار سياسة محاسبية جديدة والتغييرات التي تجري عليها لاحقاً .

وبشأن التقديرات المحاسبية فإنها تشمل ؛التغيرات في الظروف التي تزيد الحاجة إلي تقديرات محاسبية جديدة أو تعديل التقديرات المحاسبية القائمة ، مدي معقولية الافتراضات الرئيسية التي استندت إليها الإدارة عند اعداد التقديرات المحاسبية ، المؤشرات بشأن احتمال وجود تحيز من قبل الإدارة ، ما إذا كانت الأسس التي اختارتها الإدارة لعمل التقديرات المحاسبية تتم وفقاً للإطار الفكري المناسب لإعداد التقارير المالية .

وبشأن الافصاحات عن البيانات المالية فإنها تشمل الافصاحات في القوائم المالية التي تتسم بالحساسية وتعتمد علي التقديرات مثل ؛ الافصاحات ذات الصلة بتحقق الإيراد والتعويضات ، والأحداث اللاحقة (٢) ، والأمور العرضية .وكذلك ما يتعلق بالثبات والحياد والوضوح الكلي للإفصاحات في القوائم المالية .

وبشأن القضايا ذات العلاقة فإنها تشمل ؛ التأثير المحتمل للمخاطر الجوهرية وعدم التأكد مثل الدعاوي القضائية التي لم يتم البت فيها والتي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية ،العوامل التي تؤثر علي القيم المسجلة للأصول والالتزامات بما في ذلك الأسس التي تستخدمها الشركة في تحديد العمر الافتراضي للأصول الملموسة وغير الملموسة ، التصحيح الإنتقائي للتحريفات مثل تصحيح التحريفات التي تؤدي إلي زيادة الأرباح مع عدم تصحيح تلك التحريفات التي تؤدي إلي تخفيضها .

وتجدر الإشارة إلي أن مجلس الرقابة علي أعمال مراقبي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة PCAOB في الولايات المتحدة الأمريكية قد اقترح أيضاً اضافة فقرة إلي تقرير مراقب الحسابات تسمي أمور المراجعة الحرجة CAM، **وهي الأمور التي يتناولها مراقب الحسابات ضمن عملية مراجعة القوائم المالية وتشمل :**

- المجالات التي تتطلب حكم مراقب الحسابات على أمور تعد غير موضوعية وأكثر صعوبة أو تعقيدا.

(٢)- الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية Unusually important subsequent events هي تلك الأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية وتاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية ، سواء كانت تلك الأحداث في صالح الشركة ، أو في غير صالحها (الشريف ، ٢٠١٤) .

- المجالات التي تعد أكثر صعوبة، من قبل مراقب الحسابات، وذلك فيما يتعلق بالحصول على أدلة المراجعة الكافية والملائمة.
- المجالات التي تعد أكثر صعوبة، من قبل مراقب الحسابات، وذلك فيما يتعلق بتكوين رأيه علي القوائم المالية فيما يتعلق بالفترة الحالية، حتى وإن كانت تستخدم كأساس للمقارنة مع فترة، أو أكثر من فترة سابقة.
- ويتم تحديد أمور **المراجعة** الحرجة عادة من بين الأمور الهامة التي يتطلب إدراجها أن تكون موثقة في خطاب التكليف، وتمت مراجعتها من قبل فاحصي رقابة الجودة، وتم توصيلها إلى لجنة المراجعة ، أوأي مزيج منهما.

ويخلص الباحث مما سبق إلي أن أمور المراجعة الهامة أو الأساسية هي تلك الأمور التي يراها مراقب الحسابات أكثر أهمية في مراجعة القوائم المالية للفترة الحاليه من منظور حكمه المهني ، وأنه يتم تناول هذه الأمور في سياق مراجعة القوائم المالية ككل وتكوين رأيه في هذا الشأن ، وأنه لا يبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور ، وأن يتضمن وصفا لكل أمر من أمور المراجعة الأساسية ، ولماذا تم اعتبار الأمر من الأمور الأكثر أهمية . كما يخلص الباحث ، مما سبق أيضاً ، إلي أن أمور المراجعة الأساسية أو الجوهرية يتم اختيارها من بين الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع المسئولين عن الحوكمة والتي يوضحها معيار المراجعة الدولي رقم ٢٦٠ والتي تشمل ؛ التواصل بشأن نطاق وتوقيت عملية المراجعة المخطط لها بما في ذلك المخاطر الجوهرية التي تم تحديدها من قبل مراقب الحسابات ، السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية ، والإفصاحات عن البيانات المالية الهامة وغيرها من الأمور ذات العلاقة .

٤/٦- تحليل العلاقة بين التزام مراقب الحسابات بمتطلبات تضمين تقريره فقرة عن أمور المراجعة الأساسية وقرار منح الإئتمان واشتقاق فروض البحث

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين المحتوي المعلوماتي لتقرير مراقب الحسابات وقرار منح الإئتمان ، وفي هذا الشأن وباستخدام منهجية التجارب المعملية توصلت العديد من الدراسات **مثل** (Christensen,2014;Geiger,1992 ;Anandarajan and Jaenicke ;Lasalle and Anandarajan,1997 ;Pucheta et al,2004) 1995, إلي منفعة معلومات تقرير مراقب الحسابات وملاءمتها في حالات منح الإئتمان .

ولقد توصلت دراسة (Guillamon,2003) إلي أن تقرير مراقب الحسابات مفيد ويؤثر علي قرارات منح الإئتمان وذلك بالتطبيق علي عينة من المؤسسات المالية والمحللين في أسبانيا .و أيدت دراسة (Gyauetal ,2016)الدراسات السابقة ‘حيث وجدت أن مبلغ القرض يكون أكبر في حالة ما إذا كان طلب القرض مصحوباً بقوائم مالية تم مراجعتها بالمقارنة في حالة ما إذا كان مصحوبا بقوائم مالية لم يتم مراجعتها .

كما خلصت العديد من الدراسات (Gul, 1987; Bamber and Stratton, 1997; LaSalle and Anandarajan,1997) إلي أن تقرير المراجعة الذي يتضمن رأي متحفظ يؤثر علي قرارات المقرضين . ولقد أيدت دراسة (Chenet al,2016) نتائج الدراسات السابقة حيث توصت إلي أن إصدار آراء مراجعة معدلة بشأن عدم التأكد من استمراية الشركة يؤدي إلي تخفيض المقرضين لمدة استحقاق القرض وتخفيض مبلغ القرض وطلب ضمانات أكبر للقروض بالإضافة إلي زيادة أسعار الفائدة.

وعلي النقيض لم تجد بعض الدراسات مثل (Libby,1979;Houghton,1983 ;Pany and Johnson,1984; **Kabajeh** et al .2012) أي تأثير لمعلومات تقرير مراقب الحسابات علي قرارات البنوك مانحة الإئتمان .كما وجدت العديد من الدراسات (Estes and reimer ,1977; Bessell et al., 2003; Lin et al., 2003) أن رأي مراقب الحسابات المتحفظ يكون له محتوي معلوماتي ضعيف بالنسبة لقرار منح الإئتمان.

وفي نفس السياق توصلت دراسة (Omri et al,2011) إلي أن مديري الإئتمان والقروض في تونس يعتقدون ، أو يرون ، أن تقرير مراقب الحسابات الذي يحتوي علي رأي متحفظ يكون له تأثير سلبي علي مصداقية القوائم المالية ، ومن ثم قرار منح الإئتمان ، ومع ذلك لم تجد الدراسة دليلاً كافياً علي أن تقرير مراقب الحسابات الذي يحتوي علي رأي متحفظ يوفر معلومات كافية للتأثير علي قرارات البنوك مانحة الإئتمان .

وفيما يتعلق بالعلاقة بين فقرة أمور المراجعة الأساسية وقرار منح الإئتمان نجد أن هناك ندرة في الدراسات التي اختبرت تلك العلاقة نظراً لحداثة اضافة فقرة أمور المراجعة الأساسية لتقرير المراجعة ، حيث أن تقرير المراجعة الجديد الذي يتضمن فقرة أمور المراجعة الأساسية يسري اعتباراً من عام ٢٠١٦ . وفي هذا السياق فقد اختبرت دراسة (Trpeskaetal.,2017) أهمية المعلومات الواردة في تقرير المراجعة الجديد بالنسبة للمقرضين. وتوصلت الدراسة إلي الأهمية المرتفعة للمعلومات الواردة في تقرير المراجعة الجديد ، كما توصلت الدراسة إلي أن

المعلومات عن أمور المراجعة الأساسية والمعلومات الإضافية عن الإستمرارية والإجراءات ذات الصلة بخطر الغش تكون ذات أهمية عالية للمقرضين ، بينما الافصاح عن اسم شريك المراجعة ومستوي الأهمية النسبية المستخدم في المراجعة والإلتزام بالمتطلبات الأخلاقية يكون أقل أهمية للمقرضين . كما وجدت دراسة (Porumb et al.,2018) أن المعلومات الواردة في تقرير المراجعة الجديد تساهم في تحسين شروط الإقراض . وعلي النقيض لم تجد دراسة (Boolaky,and Quick , 2016) تأثير جوهري لإدراج فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة علي قرار منح الإئتمان .

وقد استهدفت دراسة (Christensen,2014) اختبار كيفية تفاعل المستثمرين غير المحترفين مع فقرة أمور المراجعة الأساسية المقترح اضافتها لتقرير المراجعة النمطي من قبل معايير المراجعة الدولية والأمريكية ، وتحديدا فيما يتعلق بمراجعة تقديرات القيمة العادلة .وقد وجدت الدراسة أن المستثمرين الذين يحصلون علي فقرة أمور المراجعة الأساسية من المحتمل أن يغيروا قرارتهم الاستثمارية ، مقارنة بالمستثمرين الذين يحصلون علي تقرير مراجعة نمطي (تأثير المعلومات) أو المستثمرين الذين يحصلون علي نفس معلومات الفقرة من تقرير الإدارة (تأثير مصداقية المصدر)

ويخلص الباحث مما سبق إلي اتفاق العديد من الدراسات علي منفعة معلومات تقرير مراقب الحسابات وملاءمتها في حالات منح الإئتمان . كما يخلص الباحث مما سبق أيضاً إلي أن هناك ندرة في الدراسات التي اختبرت العلاقة بين فقرة أمور المراجعة الأساسية وقرار منح الإئتمان نظراً لحداثة اضافة فقرة أمور المراجعة الأساسية لتقرير المراجعة ، وعلي الرغم من ذلك فإن هذه الدراسات القليلة تؤيد أن المعلومات عن أمور المراجعة الأساسية تكون ذات أهمية عالية للمقرضين ، **وهو ما يقودنا إلي اشتقاق الفرض الرئيسي للبحث علي النحو التالي:**

H1: يؤثر التزام مراقب الحسابات بمتطلبات تضمين تقريره فقرة عن أمور المراجعة الأساسية علي قرار منح الإئتمان.

وقد أكدت العديد من الدراسات السابقة (Kaustia and Knüpfer, 2008; Da Costa et al., 2013; Bradbury et al., 2014; Satti et al ,2013 ; Obamuyi, 2013) علي أن خبرة أصحاب المصالح ، مثل المستثمرين والمقرضين ، وكذلك تأهيلهم العلمي ، قد يؤثر علي قراراتهم ، لذلك من المتوقع أن يكون لخبرة مانحي الإئتمان ومستوي تأهيلهم

المستمر تأثير علي العلاقة بين التزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة و قرار منح الإئتمان ، **وهو ما يقودنا إلي اشتقاق الفروض الفرعية التالية :**

H1a: يختلف تأثير التزام مراقب الحسابات بمتطلبات تضمين تقريره فقرة عن أمور المراجعة الأساسية علي قرار منح الإئتمان باختلاف مستوي خبرة مانح الإئتمان.

H1b: يختلف تأثير التزام مراقب الحسابات بمتطلبات تضمين تقريره فقرة عن أمور المراجعة الأساسية علي قرار منح الإئتمان باختلاف مستوي التأهيل المستمر لمانح الإئتمان.

H1C : يختلف تأثير التزام مراقب الحسابات بمتطلبات تضمين تقريره فقرة عن أمور المراجعة الأساسية علي قرار منح الإئتمان باختلاف مستوي الخبرة والتأهيل معاً لمانحي الإئتمان .

٥/٦ – منهجية البحث

نعرض في هذه الفرعية لمنهجية البحث ، وتحديداً الهدف من الدراسة التجريبية ومجتمع وعينة الدراسة وأدواتها وإجراءاتها وتوصيف وقياس المتغيرات والاختبارات الإحصائية ، **ونتائج اختبار الفروض كما يلي :**

٥/٦ /١– الهدف من الدراسة التجريبية

تستهدف الدراسة التجريبية اختبار ما إذا كان هناك تأثير لإلتزام مراقب الحسابات بمتطلبات تضمين تقريره فقرة عن أمور المراجعة الأساسية علي قرار منح الإئتمان ، بالإضافة إلي اختبار تأثير كل من خبرة مانح الإئتمان ،ومستوي تأهيله المستمر ، كمتغيرين معدلينModerating Variables والتأثير المتزامن لهما علي العلاقة الرئيسية محل البحث.

٥/٦ /٢– مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مانحي الإئتمان في البنوك التجارية ، باعتبارهم أحد أهم أصحاب المصالح . ولذلك تم أخذ عينة انتقائية تحكمية بلغت ٤٨ مفردة (٨)، ومن ثم تم إجراء التجربة علي عينة من مانحي الإئتمان (ممثلة في المسئولين عن إدارة منح الإئتمان

(١)– روعي فيهم عدة اعتبارات أهمها ؛أن يكونوا من ذوي الخبرة والتأهيل العلمي المستمر، وسبق وأن شاركوا في قرار منح الإئتمان .

في البنوك التجارية). ويوضح الجدول التالي عدد الحالات التجريبية الموزعة ، وعدد ونسبة الردود ، بالإضافة إلي عدد ونسبة الردود الصحيحة ، والتي ستخضع للتحليل الإحصائي.

جدول رقم (١) عدد الحالات التجريبية الموزعة ونسبة الردود

عدد الحالات الموزعة	١١٢
عدد الحالات المستلمة	٥٦
نسبة الاستجابة	%٥٠
عدد الحالات الصحيحة	٤٨
نسبة الحالات الصحيحة إلي المستلمة	% ٨٥.٧١٤

٥/٦ /٣- أدوات واجراءات الدراسة التجريبية

تشتمل أدوات الدراسة التجريبية علي كل من تقرير مراقب الحسابات النمطي المختصر في صورته التقليدية ، وتقريره وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للمراجعة رقم ٧٠١ والذي يشمل فقرة أمور المراجعة الأساسية ، وسيتم تقديم الحالة الافتراضية لمانحي الإئتمان مرة مرفق معها تقرير مراقب الحسابات التقليدي ، ومرة مرفقا به تقرير المراجعة الجديد الذي يتضمن فقرة أمور المراجعة الأساسية ، ثم يتم قياس استجابات متخذي القرارات في الحالتين .

٥/٦ /٤-توصيف وقياس المتغيرات واعداد نموذج البحث

تم قياس وتوصيف متغيرات الدراسة كالتالي :

أ - **المتغير المستقل : مدي التزام مراقب الحسابات** بمتطلبات **التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية :** ويقاس من خلال امداد مانحي الإئتمان بتقرير مراقب الحسابات يتضمن فقرة أمور المراجعة الأساسية وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم ٧٠١، قياساً علي (Christensen,2014)

ب-المتغير التابع قرار منح الإئتمان : ويتم قياسه من خلال ردود مانحي الإئتمان علي كل من ؛ الموافقة من عدمه علي منح القرض ، مبلغ القرض ، ومعدل الفائدة **(شبل ، ٢٠١٩)**

ج-المتغيرات المعدلة

١-**خبرة مانح الإئتمان :** وتقاس بعدد سنوات شغله لوظيفة مانح الإئتمان ، فإذا كانت ٥ سنوات فأكثر يصنف علي أنه من ذوي الخبرة ويأخذ القيمة (١) ، أما إذا كانت أقل من ذلك يعتبر أقل خبرة ويأخذ القيمة صفر .

٢-**التأهيل المستمر لمانح لإئتمان :** ويقاس من خلال حصوله علس شهادات بعد مرحلة البكالوريوس (دراسات عليا دبلوم أو ماجستير ، شهادات مهنية) ويأخذ القيمة (١) في حالة الحصول علي أي من هذه الشهادات ، والقيمة صفر بخلاف ذلك .

وبناء علي ما سبق يظهر نموذج البحث كالتالي

المتغيرات المعدلة

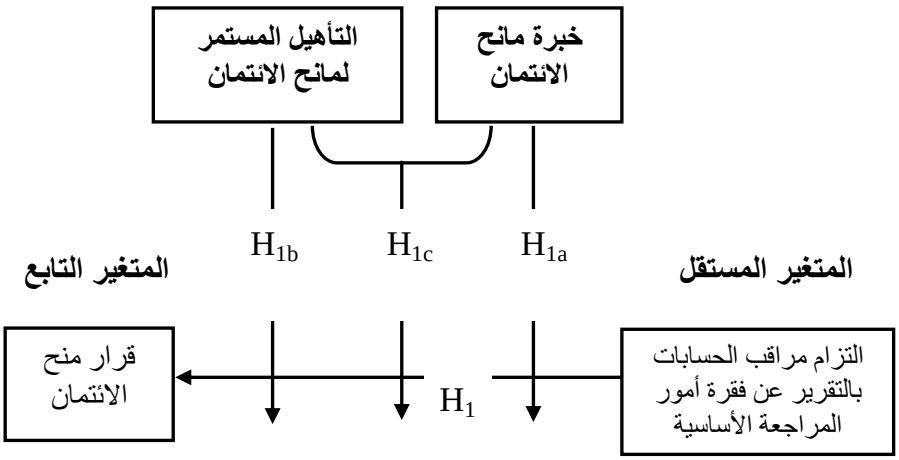

٥/٦ /٥-التصميم التجريبي والمعالجات والمقارنات التجريبية

لاختبار فرض البحث وفرعياته تم اجراء تصميم تجريبي ٢×٢×٢ وذلك علي النحو التالي :

	التقرير الحالي بدون	التقرير الحالي مع فقرة

المتغير المستقل / المتغيرات المعدلة		فقرة أمور المراجعة الأساسية	أمور المراجعة الأساسية
الخبرة	ذو خبرة	(١) قرار منح الائتمان	(٢) قرار منح الائتمان
	قليل الخبرة	(٣) قرار منح الائتمان	(٤) قرار منح الائتمان
التأهيل	ذو تأهيل مستمر	(٥) قرار منح الائتمان	(٦) قرار منح الائتمان
	قليل التأهيل المستمر	(٧) قرار منح الائتمان	(٨) قرار منح الائتمان

وبالنظر إلي هذا الجدول يتضح أنه توجد ثمان معالجات كما يلي :

- **معالجة (١)** : قوائم مالية مصحوبة بتقرير مراقب الحسابات بوضعه الحالي لمانح ائتمان ذو خبرة / قرار منح الإئتمان .

* **معالجة (٢)** : قوائم مالية مصحوبة بتقرير مراقب الحسابات متضمناً فقرة أمور المراجعة الأساسية لمانح ائتمان ذو خبرة / قرار منح الإئتمان .
* **معالجة (٣)** : قوائم مالية مصحوبة بتقرير مراقب الحسابات بوضعه الحالي لمانح ائتمان قليل الخبرة / قرار منح الإئتمان .
* **معالجة (٤)** : قوائم مالية مصحوبة بتقرير مراقب الحسابات متضمناً فقرة أمور المراجعة الأساسية لمانح ائتمان قليل الخبرة / قرار منح الإئتمان .
* **معالجة (٥)** : قوائم مالية مصحوبة بتقرير مراقب الحسابات بوضعه الحالي لمانح ائتمان ذو تأهيل مستمر / قرار منح الإئتمان .
* **معالجة (٦)** : قوائم مالية مصحوبة بتقرير مراقب الحسابات متضمناً فقرة أمور المراجعة الأساسية لمانح ائتمان ذو تأهيل مستمر/ قرار منح الإئتمان .

* **معالجة (٧)** : قوائم مالية مصحوبة بتقرير مراقب الحسابات بوضعه الحالي لمانح ائتمان محدود التأهيل المستمر/ قرار منح الإئتمان .

* **معالجة (٨)** : قوائم مالية مصحوبة بتقرير مراقب الحسابات متضمناً فقرة أمور المراجعة الأساسية لمانح ائتمان محدود التأهيل المستمر / قرار منح الإئتمان .

ولإختبار الفرض الرئيسي للبحث وفروضه الفرعية تم اجراء المقارنات التالية :

مقارنة (١) : [(١+ ٣+ ٥+ ٧) × (٢+٤+٦+٨)] وذلك لإختبار الفرض الرئيسي **H1**

مقارنة (٢) : **[** (١× ٢)] × [(٣×٤)] وذلك لإختبار الفرض الفرعي **H1a**

مقارنة (٣) : [(٥× ٦)] × [(٧×٨)] وذلك لإختبار الفرض الفرعي **H1b**

مقارنـــة (٤) : [(١+ ٥) × (٢+ ٦)] × [(٣+ ٧) × (٤+٨)] وذلـك لإختبـار الأثر المجمع لكل من الخبرة والتأهيل معاً أو الفرض الفرعي **H1c** .

٦/٥ /٦- التحليل الإحصائي

لإجراء التحليل الإحصائي قام الباحث بإجراء الإختبارات التالية :

أ- اختبار الصدق كرومباخ ألفا Cronbach's Alpha

ب- اختبار الإعتدالية كيلموجروف سيمارنوف Kolomogrov – Simirov & Shapiro Wilk – وتبين أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ، وبالتالي تم استخدام أحد الأساليب اللامعلميه Non Parameteric

ت- أدوات الإختبـار الإحصـائي اللامعلمـي Non Parameteric : اختبـار Wilcoxon لاختبار الفروق بين عينتين غير مستقلتين . **وكذلك اختبار Mann-Whitney** لاختبار الفروق بين عينتين مستقلتين .

٦/٥/٦ /١ – اختبار المصداقية

تبين من التحليل الإحصائي أن قيمة معامل Cronbach's Alpha **بلغت 672.** في حالة الإفصاح عن القوائم المالية مصحوبة بتقرير المراجعة التقليدي الساري في مصر حالياً . **كما بلغت قيمته 630.** في حالة الإفصاح عن القوائم المالية مصحوبة بتقرير المراجعة **الذي يتضمن فقرة أمور المراجعة الأساسية وفقاً** لمعيار المراجعة الدولي ، وهو ما يعني مصداقية بيانات الأسئلة المرافقة للحالتين التجريبيتين ، حيث أن قيمته تجاوزت 6. في الحالتين (عزام ،١٩٩٠).

Reliability Statistics
First case

Cronbach's Alpha	N of Items
.672	7

Reliability Statistics
Second case

Cronbach's Alpha	N of Items
.630	7

٦/٥/٦ /٢ – اختبار الاعتدالية

تم اجراء اختبار الاعتدالية Normality علي البيانات التي تم الحصول عليها من الاستجابات التجريبية لمعرفة توزيع البيانات بإستخدام اختبار Kolomogrov – Simirov & Shapiro – Wilk ، **ويمكن صياغة الفرض الإحصائي لهذا الإختبار كما يلي :**

H0: The Data Follow a Normal Distribution
H1: The Data Do not Follow a Normal Distribution

وتبين أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ، وبالتالي تم استخدام أحد الأساليب اللامعلمية (Non Parameteric) وهو اختبار Wilcoxon نظرا لوجود عينتين غير مستقلتين وذلك لاختبار الفرض الرئيسي للبحث ، وكذلك اختبار مان ويتني **Mann-Whitney Test** لاختبار الفروض الفرعية للبحث ، نظرا لوجود عينتين مستقلتين.

٦/٥/٦ /٣ – نتائج اختبار فرض البحث وفرعياته

تم تحليل نتائج الدراسة التجريبية لاختبار الفرض الرئيسي للبحث والمتعلق بتأثير التزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة علي قرار منح الإئتمان ، وكذا فرعياته ، والمتعلقة بتأثير كل من مستوي خبرة مانحي الإئتمان ، مستوي التأهيل المستمر لمانحي الإئتمان ، والتأثير المشترك لهما ،علي العلاقة الرئيسية محل البحث ، وذلك علي النحو التالي :

٦/٥/٦ /٣/ ١ – نتيجة اختبار الفرض الرئيسي للبحث (H1)

لاختبار الفرض الرئيسي للبحث تم اعادة صياغته احصائيا علي النحو التالي :

H0 : $M1 = M2$
H1 : $M1 \neq M2$

ويعني فرض العدم عدم وجود تأثير لإلتزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة علي قرار منح الإئتمان(بمعني أن متوسط الردود لا يختلف في حالة القوائم مالية مصحوبة بتقرير مراقب الحسابات بوضعه الحالي عن نفس المتوسط في حالة القوائم مالية مصحوبة بتقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن فقرة أمور المراجعة الأساسية) مقابل الفرض البديل القائل بوجود هذا **التأثير. ويتم حساب قيمة** P. Value **فإذا كانت أقل من ٥% نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل.**

ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرض الرئيسي للبحث من خلال اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test علي **المقارنة الأولي** وذلك باستخدام الردود علي السؤال الثاني بعناصره الثلاث مجتمعة ، وكذلك السؤال الأول العنصر الأول .

جدول (٢) اختبار الفرض الرئيسي للبحث
Wilcoxon Signed Ranks Test

Ranks

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
Q1-1 - Q1-11	**Negative Ranks**	30[a]	15.50	465.00
	Positive Ranks	0[b]	.00	.00
	Ties	18[c]		
	Total	48		
TQ3 - TQ31	**Negative Ranks**	36[d]	20.72	746.00
	Positive Ranks	5[e]	23.00	115.00
	Ties	7[f]		
	Total	48		

a. Q1-1 < Q1-11
b. Q1-1 > Q1-11
c. Q1-1 = Q1-11
d. TQ3 < TQ31
e. TQ3 > TQ31
f. TQ3 = TQ31

Test Statistics[b]

	Q1-1 - Q1-11	TQ3 - TQ31
Z	-5.396-[a]	-4.109-[a]
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000

a. Based on positive ranks.
b. Wilcoxon Signed Ranks Test

وقد جاءت نتيجة هذا الاختبار(المقارنة الأولي) لتؤيد وجود تأثير لإلتزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة علي قرار منح الإئتمان ، حيث كانت قيمة P. Value مساوية للصفر ، **الأمر الذي يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.**

وتتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة (Trpeska et al.,2017) والتي توصلت إلي أن المعلومات عن أمور المراجعة الأساسية تكون ذات أهمية عالية للمقرضين .**ويعتقد الباحث** أن تقديم دليل تجريبي علي أهمية تضمين تقرير مراقب الحسابات فقرة عن أمور المراجعة الأساسية وتأثيرها علي قرار منح الإئتمان يبرز الحاجة إلي تطوير معايير المراجعة المصرية لتواكب التعديلات التي حدثت في معايير المراجعة الدولية وبصفة خاصة المتعلقة بتقرير مراقب الحسابات.

وقد جاءت إجابة مانحي الإئتمان علي الأسئلة الفرعية (٢، ٣، ٤) للسؤال الأول أيضاً لتؤيد أن تقرير المراجعة الذي يتضمن فقرة أمور المراجعة الأساسية يوفر معلومات مالية وغير مالية مفيدة ومحل ثقة من جانبهم بالمقارنة بتقرير المراجعة التقليدي والساري حالياً ، حيث كانت قيمة P.Value مساوية للصفر بالنسبة للأسئلة الفرعية الثلاثة كما يظهر من خلال الجدول التالي:

جدول (٣) المقارنة بين الردود علي الأسئلة الفرعية (٢، ٣، ٤) للسؤال الأول في الحالتين

Test Statistics[b]

	Q1-21 - Q1-2	Q1-31 - Q1-3	Q1-41 - Q1-4
Z	-4.669-[a]	-5.347-[a]	-4.359-[a]
Asymp. Sig. (2tailed)	.000	.000	.000

a. Based on negative ranks .
b. Wilcoxon Signed Ranks Test

٦/٥/٦ /٣ /٢ – نتيجة اختبار الفرض الفرعي الأول (H1a)

لاختبار الفرض الفرعي (H1a) للبحث تم صياغته في صورة احصائية علي النحو التالي :

$$H0 : M_1 = M_2$$

$$H1 : M_1 \neq M_2$$

ويعني فرض العدم عدم وجود تأثير لخبرة مانحي الإئتمان علي العلاقة بين التزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة وقرار منح الإئتمان (بمعني أن متوسط الردود لا يختلف في حالة الخبرة عنه في حالة عدم وجود الخبرة) مقابل الفرض البديل القائل بوجود هذا **التأثير. ويتم حساب قيمة** P.Value **فإذا كانت أقل من ٥% نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل** ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرض **الفرعي الأول** للبحث من خلال اختبار مان ويتني علي **المقارنة الثانية** .

جدول (٤) اختبار الفرض الفرعي H1a

Mann-Whitney Test

Ranks

	Experience		N	Mean Rank	Sum of Ranks
Q1	dimension1	0	20	24.35	487.00
		1	28	24.61	689.00
		Total	48		
Q2	dimension1	0	20	27.80	556.00
		1	28	22.14	620.00
		Total	48		

Test Statistics[a]

	Q1	Q2
Mann-Whitney U	277.000	214.000
Wilcoxon W	487.000	620.000
Z	-.074-	-1.398-
Asymp. Sig. (2tailed)	.941	.162

a. Grouping Variable: Experience

وقد جاءت نتيجة هذا الاختبار (المقارنة الثانية) لتؤيد عدم وجود تأثير لخبرة مانحي الإئتمان علي العلاقة بين التزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة وقرار منح الإئتمان ، حيث كانت قيمة P.Value أكبر

من**٥%** (بلغت قيمة P.Value للسؤال الأول 941.، وللسؤال الثاني 162.) **الأمر الذي يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل. ويعتقد الباحث** أن سبب عدم وجود تأثير لخبرة مانحي الإئتمان في هذا الشأن يرجع إلي عدم تفعيل فقرة أمور المراجعة الأساسية في تقرير مراقب الحسابات في مصر حتي الآن .

٦/٥/٦ /٣ /٣ – نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H1b)

لاختبار الفرض الفرعي الثاني للبحث تم صياغته في صورة احصائية علي النحو التالي :

H0 : M1 = M2

H1 : M1 ≠ M2

ويعني فرض العدم وجود تأثير لتأهيل مانحي الإئتمان علي العلاقة بين التزام مراقب الحسابات بمتطلبات **التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة وقرار منح الإئتمان** (بمعني أن متوسط الردود لا يختلف في حالة التأهيل عنه في حالة عدم وجود التأهيل) مقابل الفرض البديل القائل بوجود هذا **التأثير. ويتم حساب قيمة** P. Value **فإذا كانت أقل من ٥% نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل.** ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني للبحث من خلال اختبار مان ويتني علي المقارنة الثالثة

جدول (٥) اختبار الفرض الفرعي H1b

Mann-Whitney Test

Ranks

Qualification		N	Mean Rank	Sum of Ranks
Q1 dimension1	0	18	26.47	476.50
	1	30	23.32	699.50
	Total	48		
Q2 dimension1	0	18	26.39	475.00
	1	30	23.37	701.00
	Total	48		

Test Statistics[a]

	Q1	Q2
Mann-Whitney U	234.500	236.000
Wilcoxon W	699.500	701.000
Z	-.887-	-.733-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.375	.463

a. Grouping Variable: Qualification

وقد جاءت نتيجة هذا الاختبار(المقارنة الثالثة) لتؤيد عدم وجود تأثير لمستوي تأهيل مانحي الإئتمان علي العلاقة بين التزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة وقرار منح الإئتمان ، حيث كانت قيمة P.Value بالنسبة للسؤال 1/1= **375.** ، كما أن قيمة P. Value = **463.** بالنسبة للسؤال الثاني مجمع لعناصره الثلاثة معاً . ويتضح أن قيمة P.Value أكبر من**٥%** ، الأمر الذي يعني **قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.**

٦/٥/٦ /٣ /٤ – نتيجة اختبار الفرض الفرعي الأول (H1c)

لاختبار الفرض الفرعي (H1c) للبحث تم صياغته في صورة احصائية علي النحو التالي :

H0 : M1 = M2

H1 : M1 ≠ M2

ويعني فرض العدم عدم وجود تأثير مشترك لخبرة مانحي الإئتمان وتأهيلهم العلمي معاً علي العلاقة بين التزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة وقرار منح الإئتمان (بمعني أن متوسط الردود لا يختلف في حالة الخبرة والتأهيل عنه في حالة عدم وجود الخبرة والتأهيل) مقابل الفرض البديل القائل بوجود هذا **التأثير. ويتم حساب قيمة** P. Value **فإذا كانت أقل من ٥% نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل** ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرض **الفرعي الأول** للبحث من خلال اختبار مان ويتني علي **المقارنة الرابعة .**

جدول رقم (٦) اختبار الفرض الفرعي (H1c)

Mann-Whitney Test

Test Statistics[a]

	Q1	Q2
Mann-Whitney U	62.000	48.000
Wilcoxon W	233.000	219.000
Z	-.674-	-1.358-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.500	.174
Exact Sig. [2*(1-tailed Sig.)]	**.605**	**.196**

a. Grouping Variable: Experience Qualification

وقد جاءت نتيجة هذا الاختبار(المقارنة الرابعة) لتؤيد عدم وجود تأثير مشترك أو متزامن لمستوي تأهيل مانحي الإئتمان وخبرتهم علي العلاقة بين التزام مراقب الحسابات

بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة وقرار منح الإئتمان ، حيث كانت قيمة P. Value بالنسبة للسؤال 1/1= **605.** ، كما أن قيمة P. Value= **196.** بالنسبة للسؤال الثاني مجمع لعناصره الثلاثة معاً . ويتضح أن قيمة P. Value أكبر من**5%** ، الأمر الذي يعني **قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.**

٦/٥/٦ /٣ /٥ – تحليل اضافي

تم في الجزء السابق اختبار الفرض الرئيسي للبحث علي أساس السؤال الثاني بعناصره الثلاثة مجتمعة وهي ؛ منح القرض من عدمه ، مبلغ القرض ، معدل الفائدة ، وتم التوصل إلي ما يثبت صحة الفرض بأن التزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة يؤثر علي قرار منح الإئتمان .وفي هذا الجزء سيتم اختبار الفرض علي أساس تحليل عناصر السؤال الثاني الثلاثة كل علي حده . **ويوضح الجدول التالي اختبار الفرض الرئيسي على أساس السؤال الثاني كل عنصر بمفرده .**

جدول رقم (٧) اختبار الفرض الرئيسي على أساس السؤال الثاني كل عنصر بمفرده

Wilcoxon Signed Ranks Test

Ranks

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
Q2-12 - Q2-1	Negative Ranks	3[a]	5.50	16.50
	Positive Ranks	7[b]	5.50	38.50
	Ties	38[c]		
	Total	48		
Q2-22 - Q2-2	Negative Ranks	5[d]	13.50	67.50
	Positive Ranks	38[e]	23.12	878.50
	Ties	5[f]		
	Total	48		
Q2-32 - Q2-3	Negative Ranks	9[g]	14.61	131.50
	Positive Ranks	19[h]	14.45	274.50
	Ties	20[i]		
	Total	48		

a. Q2-12 < Q2-1
b. Q2-12 > Q2-1
c. Q2-12 = Q2-1
d. Q2-22 < Q2-2
e. Q2-22 > Q2-2

f. Q2-22 = Q2-2
g. Q2-32 < Q2-3
h. Q2-32 > Q2-3
i. Q2-32 = Q2-3

Test Statistics[b]

	Q2-12 - Q2-1	Q2-22 - Q2-2	Q2-32 - Q2-3
Z	-1.265-[a]	-4.973-[a]	-1.675-[a]
Asymp. Sig. (2tailed)	.206	.000	.094

a. Based on negative ranks
b. Wilcoxon Signed Ranks Test

وقد جاءت نتيجة هذا الاختبار (المقارنة الأولي) لتؤيد وجود تأثير لإلتزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة علي قرار منح الإئتمان بالنسبة للسؤال الثاني العنصر الثاني فقط ، وهو مبلغ القرض ، حيث كانت قيمة P. Value مساوية للصفر ، في حين لم يتم تأييد الفرض بالنسبة للسؤال الثاني العنصر الأول وهو منح القرض من عدمه ،حيث كنت قيمة P. Value = 206. ، وكذلك للسؤال الثاني العنصر الثالث وهو معدل الفائدة ، حيث كنت قيمة P. Value =094. ، الأمر الذي يعني أن تأثير إلتزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة علي قرار منح الإئتمان يرجع بصفة أساسية إلي التأثير علي مبلغ القرض ، وذك بزيادة هذا المبلغ. **ويعتقد الباحث أن هذا التفسير أمر منطقي جدا ، لأنه حتي في ظل التقرير التقليدي لمراقب الحسابات يتم منح قروض للشركات اعتمادا علي قوائمها المالية المصحوبة بتقرير المراجعة عليها ، كما أن معدل الفائده تحكمه بصفة كبيرة قواعد البنك المركزي وسياسات البنوك وظروف السوق السائدة ، ومن ثم فإن تأثير الإفصاح عن فقرة أمور المراجعة الأساسية علي قرار منح الإئتمان انعكس بصوة أساسية في زيادة مبلغ القرض الممنوح .**

١/٦/٦ – نتائج البحث والإجابة علي تساؤلاته

استهدف هذا البحث دراسة واختبار العلاقة بين **التزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة وقرار منح الإئتمان** ، وفي سبيل ذلك فقد اشتمل البحث علي دراسة نظرية بالاضافة إلي دراسة تجريبية . **ويمكن بلورة أهم نتائج البحث علي النحو التالي :**

- فيما يتعلق بالعلاقة بين التزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة وقرار منح الإئتمان فقد أوضحت نتائج الدراسة التجريبية أنه

يوجد تأثير معنوي لإلتزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة علي قرار منح الإئتمان . كما أوضح التحليل الإضافي أن هذا التأثير علي قرار منح الإئتمان يكون أكثر وضوحا بالنسبة لمبلغ القرض وليس سعر الفائدة أو منح القرض من عدمه .

- وفيما يتعلق بتأثير خبرة مانحي الإئتمان علي العلاقة بين التزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة وقرار منح الإئتمان فقد أوضحت نتائج الدراسة التجريبية أنه لا يوجد تأثير معنوي لخبرة مانحي الإئتمان علي العلاقة بين التزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة وقرار منح الإئتمان.
- وفيما يتعلق بتأثير التأهيل المستمر لمانحي الإئتمان علي العلاقة بين التزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة وقرار منح الإئتمان فقد أوضحت نتائج الدراسة التجريبية أنه لا يوجد تأثير معنوي للتأهيل المهني المستمر لمانحي الإئتمان علي العلاقة بين التزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة وقرار منح الإئتمان.

وفيما يتعلق بالإجابة علي تساؤلات البحث ، فقد تم الإجابة عليها علي النحو التالي

- ركز التساؤل الأول للبحث علي ما هي أهم ملامح التعديلات المقترحة علي تقرير المراجعة غير المعدل بصفة عامة ، وتم الإجابة عليه نظرياً ، حيث خلص الباحث إلي أن أهم التعديلات في شكل ومحتوي تقرير المراجعة غير المعدل هي أن تحتوي الفقرة الأولي علي رأي مراقب الحسابات يليها فقرة أساس الرأي والتي تعتبر فقرة جديدة في تقرير مراقب الحسابات غير المعدل ، حيث كانت توضع فقط في تقرير مراقب الحسابات المعدل قبل تلك التعديلات ، علاوة علي استحداث فقرات جديدة لم تكن موجودة من قبل والتي من أهمها فقرة أمور المراجعة الأساسية ، بالإضافة إلي ضرورة الإفصاح عن اسم شريك المراجعة (فيما عدا إذا كان الإفصاح عن اسم شريك المراجعة يهدد الأمن الشخصي له) عند مراجعة القوائم المالية للشركات المسجلة بالبورصة .
- اختص التساؤل الثاني بما هو المقصود بأمور المراجعة الأساسية وحدود مسئولية مراقب الحسابات عنها ، وتم الإجابة عليه نظرياً ، حيث خلص الباحث إلي أن أمور المراجعة الهامة أو الأساسية هي تلك الأمور التي يراها مراقب الحسابات أكثر أهمية في مراجعة القوائم المالية للفترة الحاليه من منظور حكمه المهني ، وأنه يتم تناول هذه الأمور في سياق مراجعة القوائم

المالية ككل وتكوين رأيه في هذا الشأن ، وأنه لا يبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور ، وأن يتضمن وصف لكل أمر من أمور المراجعة الأساسية ، ولماذا تم اعتبار الأمر من الأمور الأكثر أهمية . كما خلص الباحث أيضاً إلي أن أمور المراجعة الأساسية أو الجوهرية يتم اختيارها من بين الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع المسئولين عن الحوكمة والتي يوضحها معيار المراجعة الدولي **(ISA, 260)** والتي تشمل ؛ التواصل بشأن نطاق وتوقيت عملية المراجعة المخطط لها بما في ذلك المخاطر الجوهرية التي تم تحديدها من قبل مراقب الحسابات ، السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية ، والإفصاحات عن البيانات المالية الهامة وغيرها من الأمور ذات العلاقة .

- اختص التساؤل الثالث بمدي تأثير **التزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة علي قرار منح الإئتمان.** وقد تم الإجابة عليه نظريا وتجريبياً . حيث خلص الباحث من الدراسة النظرية إلي اتفاق العديد من الدراسات علي منفعة معلومات تقريرمراقب الحسابات وملائمتها في حالات منح الإئتمان. **كما خلص الباحث أيضاً إلي أن** هناك ندرة في الدراسات **التي اختبرت** العلاقة بين فقرة أمور المراجعة الأساسية وقرار منح الإئتمان نظراً لحداثة اضافة فقرة أمور المراجعة الأساسية لتقرير المراجعة ، **وعلي الرغم من ذلك فإن هذه الدراسات تؤيد** أن المعلومات عن أمور المراجعة الأساسية تكون ذات أهمية عالية للمقرضين .وقد جاءت نتائج الدراسة التجريبية لتؤيد أنه يوجد تأثير معنوي لإلتزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة علي قرار منح الإئتمان ، كما أوضح التحليل الإضافي أن هذا التأثير علي قرار منح الإئتمان يكون أكثر وضوحا بالنسبة لمبلغ القرض وليس سعر الفائدة أو منح القرض من عدمه .كما أوضحت نتائج الدراسة التجريبية أنه لا يوجد تأثير معنوي لكل من خبرة مانح الإئتمان ومستوي تأهيله المستمر علي العلاقة بين **التزام مراقب الحسابات بمتطلبات التقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية ضمن تقرير المراجعة وقرار منح الإئتمان .**

٢/٦/٦ – توصيات البحث

فى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج نوصى بضرورة تطوير معايير المراجعة المصرية لتواكب التعديلات التي جاءت بها معايير المراجعة الدولية ، وخاصة المتعلقة بتقرير مراقب الحسابات ، حيث أن تقرير المراجعة الساري في مصر حاليا ما زال هو التقرير النمطي المختصر ، والذي لا يتضمن الإشارة إلي فقرة أمور المراجعة الأساسية . كما يوصي الباحث بضرورة اهتمام مقررات المحاسبة المالية والمراجعة في الجامعات المصرية بدراسة المستجدات في بيئة الأعمال

المعاصره وانعكاساتها المحاسبية والمهنية وأن يتم عقد مؤتمرات علمية لأقسام المحاسبة في الجامعات الحكومية للوقوف علي تلك المستجدات وتقديم توصيات للتعامل مع تلك المستجدات إلي الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة.

٣/٦/٦- مجالات البحث المقترحة

في ضوء أهداف ومشكلة وحدود هذا البحث ومنهجه وما إنتهي إليه من نتائج وتوصيات، يعتقد الباحث بوجود بعض مجالات البحث المستقبلية ذات الصلة، أهمها ؛ أثر الإفصاح عن اسم شريك المراجعة علي المسئولية القانونية لمراقب الحسابات وجودة عملية المراجعة ، أثر التزام مراقب الحسابات بالتقرير عن فقرة أمور المراجعة الأساسية علي جودة التقارير المالية ، وأثر تبني تقرير المراجعة الجديد وفقا لمعيار المراجعة الدولي (ISA, 700 Revised) علي قرار الاستثمار بالأسهم .

مراجــع البـحث

المراجع العربية

- الأديمي ، منصور ياسين .٢٠٠٦ . **المتغيرات المرتبطة بشخصية مراجع الحسابات وأثرها علي جودة الأداء .مجلة الدراسات التجارية والإدارية ، كلية التجارة – فرع دمنهور** – جامعة الإسكندرية ٢ : ١٧٩ : ٢٢٥ .
- الشريف ، مي عادل توفيق .٢٠١٤ . **أثر الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية واعادة اصدار القوائم المالية علي تخطيط اجراءات المراجعة وتقرير مراقب الحسابات _ دراسة تجريبية .** رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة– جامعة دمنهور .
- خداش، حسام الدين؛ ابراهيم سليمان عمر الزوى، محمود نصار .٢٠١١ .أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم ٧٠٠ المعدل والخاص بتقرير المدقق علي تضييق فجوة التوقعات – دراسة ميدانية لآراء مدققي الحسابات ومعدي القوائم المالية في شركات القطاع المالي والمستثمرين المؤسسيين والأكاديميين . المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ٧ (٤) : ٥٩٤ – ٦٢٤ .

- شبل ، منـي سـليمان . ٢٠١٩ . **أثـر الإفصـاح المحاسـبي عـن انبعاثـات غـازات الاحتبـاس الحراري علـي قراري الاستثمار والإقراض – دراسـة تجريبيـة** . رسالة دكتوراة غير منشورة ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة– جامعة الإسكندرية.
-عبـدالقادر ، داليـا السـيد عبـدالحليم .٢٠١٧. .دراسـة تحليليـة مقارنـة بـين معيـار المراجعـة الدولي (ISA 720) المعدل لسنة ٢٠١٥ ونظيره المصري الحالي رقم ٧٢٠ .المؤتمر االعلمـي الأول لقسـم المحاسـبة والمراجعـة ، دور المحاسـبة والمراجعـة فـي دعـم التنميـة الإقتصادية والإجتماعية في مصر _ كلية التجارة – جامعة الاسكندرية.
- عزام ، عبد المرضـي حامد. ١٩٩٠ . "**الإحصـاء فـي الإدارة – لنكولن تشـاو** ترجمـة عبد المرضـي حامد عزام . دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .
- علي ، عبدالوهاب نصر .٢٠٠٩. .موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة . الاسكندرية ، الدار الجامعية .
- علـي ، عبدالوهاب نصـر .٢٠١٤. .دراسـة انتقاديـة لمقترح التقرير الجديد لمراقب الحسابات المتوقـع تفعيلـه .المـؤتمر الـدولي الأول فـي المحاسبة والمراجعـة ، تفعيـل آليـات المحاسـبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري _ كلية التجارة – جامعة بني سويف .

المراجع الأجنبية

-American Accounting Association (AAA) Committee on Basic Auditing Concepts. 1973. "**A statement of Basic Auditing Concepts**". Sarasota Florida: American.

-Anandarajan ,A and H.R Jaenicke .1995 . How auditors' reporting choices influence loan officers' decisions. **The Journal of commerical lending** (may) : 9-55 .

-Arens, A.A., R.J. Elder, and M. S. Beasley, 2014, **Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach** (15 Edition), Upper Saddle River, New Jersey: Prentice Hall.

-Asare, S. K., and A. M .Wright. 2012. Investors', auditors', and lenders' understanding of the message conveyed by the standard

audit report on the financial statements. ***Accounting Horizons*** 26(2): 193-217.

-Bamber, E. and R .Stratton. 1997. The information content of the uncertainty-modified audit report: evidence from bank loan officers. ***Accounting Horizons***, 11(2) 1–11.

-Bédard, J., N .Gonthier-Besacier and A .Schatt. 2015. "Analysis of the Consequences of the Disclosure of Key Audit Matters in the Audit Report". Available at: *www.google.com.*

- _____. .2014. Costs and benefits of reporting Key Audit Matters in the audit report: The Fre-nch experience". ***In International Symposium on Audit Research***. Available at: www.google.com

-Bessell, M., A. Anandarajan, and A .Umar. 2003. Information content, audit reports and going concern: an Australian study', ***Accounting and Finance,*** 43, (3): 261–282.

-Boolaky, P.K. and R. Quick . 2016. Bank directors' perceptions of expanded auditor's reports .**International Journal of Auditing**, 20 :158-174.

-Bradbury, M. A., T.Hens and S. Zeisberger. 2014. "Improving investment decisions with simulated experience". *Available at: www.google.com*.

-Carcello, J. 2012. What Do Investors Want from the Standard Audit Report? **.The CPA Journal** 82(1): 22-28.

-_____, and C. Li .2013. Costs and Benefits of Requiring an Engagement Partner Signature: Recent Experience in the United Kingdom". ***The Accounting Review*** 88 (5):1511-1546.

- Chen,P.F., S.He, Z.Ma ,and D.Stice .2016. The Information role of audit opinions in debt contracting . **Journal of Accounting and Economics** 61(1):121-144.

-Christensen, B.E., S.M. Glover, and C.J. Wolfe. 2014. "Do critical audit matter paragraphs in the audit report change nonprofessional investors' decision to invest?" ***Auditing: A Journal of Practice & Theory*** 33 (4): 71–93.

-Da Costa, N., M . Goulart, C. Cupertino., J. Macedo and S .Da Silva. 2013."The disposition effect and investor experience". ***Journal of Banking & Finance*** 37(5): 1669-1675.

-Estes, R., and M .Reimer. 1977. A study of the effect of qualified auditor's opinions on bankers lending decisions. ***Accounting and Business Research*** : 250–258.

-Firth,M., L.L Phyllis and M.K.Wong.2005. Financial Statement Frauds and Auditor Sanction: An Analysis of Enforcement Actions in China. **Journal of Business Ethics** 62: 367-381.

-Geiger, M. A. 1992. Audit disclosures of consistency: An analysis of loan officer reaction to SAS 58. ***Advances in Accounting*** 10: 77–90.

- Guillamón, A.D. 2003.The usefulness of the audit report in investment and financing decisions. ***Managerial Auditing Journal*** 18 (6/7): 549–559.

-Gul, F.A. 1987. The effects of uncertainty reporting on lending officers' perceptions of risk and additional information required', ***Abacus***, 23(2): 172–181.

-Gyau,E., F. Owusu and N. Amaning .2016. The effect of audit report on investments and lending decisions in Ghana . **European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research** 4(4) :18-24.

-Houghton, K.A. 1983.Audit reports: their impact on the loan decision process and outcome: an experiment. ***Accounting and Business Research***. 14(53): 15–20.

-International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). 2015. **Forming an opinion and reporting on financial statements** .International Standard on Auditing (ISA, 700 Revised) New York, N.Y. Available at**:** *www.ifac.org*

- 2015. **Communicating Key Audit Matters in the Independent Auditor's Report**. International Standard on Auditing (ISA, 701) New York, N.Y. Available at: *www.ifac.org*
- 2015. **The Auditor's Responsibilities Relating to Other Information**, ISA 720 (Revised), (April), Available at: *www.ifac.org*
- 2013. IAASB proposes standards to fundamentally transform the auditor's report; focuses on communicative value to users. IAASB Press Release New York, N.Y. (July 25). Available at: *www.ifac.org*.
- 2012. Improving the Auditor's Report. Available at: *www.ifac.org*

-_____ . 2008. **Overall Objectives of the Independent Auditor and the Conduct of an Audit in Accordance with International Standards on Auditing**: International Standard on Auditing (ISA No. 200), IFAC.

-Johnson, D.A. and K. Pany. 1984.Forecasts, auditor review and bank loan decisions', ***Journal of Accounting Research***. 22 (2): 731–743.

-Jönsson, T., and K. Svensson. 2014.The Process of Changing theAudit Report in an International Context .**Lund University School of Economics and Management.**

-Kabajeh, M. A., A, Al Shanti ,F. Dahmash and A.S. Hardan .2012. Informational Content of Auditor's Report and its Impact on Making Decisions from Lenders and Management's View in the Jordanian Industrial Public Firms. ***International Journal of Humanities and Social Science*** *2*(14): 93 - 103.

-Kaustia, M., and S. Knüpfer . 2008. "Do investors overweight personal experience? Evidence from IPO subscriptions"**.** ***The Journal of Finance*** 63(6): 2679-2702.

- Kinney William R .2006. "Chapter 5: Auditing Risk assessment and Risk Management Processes" The Institute of Internal Auditors' Research Foundation.

-LaSalle, R.E. and A. Anandarajan. 1997. Bank loan officers' reactions to audit reports issued to entities with litigation and going concern uncertainties', ***Accounting Horizons,*** 11(2): 3–40.

-Libby, R. 1979. Banker's and auditor's perceptions of the message communicated by the audit report .***Journal of Accounting Research***, 17 (1) : 99–122.

-Lin, J.Z, Q.Tang and J .Xiao.2003. An experimental study of users' responses to qualified audit reports in China', ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation***. 12: 1–22.

- Mareque, M., F. López-Corrales, and G. Fiestras. 2015. Do auditors make mistakes when they write audit reports? An empirical study applied to Spanish non-listed firms**. Economic Research- EkonomskaIstraživanja.** 28(1). 204-225.

-McKee, and Dale.2015.New external audit report standards are game changing.avalible at.http://search.informit. com.au/ documentS-ummary ;dn=157825396972685;res=IELAPA

-Mock, T. J., J. Be´dard, P. J. Coram, S. M. Davis, R. Espahbodi, and R. C. Warne. 2013. The audit reporting model: Current research synthesis and implications. **Auditing: A Journal of Practice & Theory** 32 (Supplement): 323–351.

-Obamuyi, T. M. 2013 . "Factors influencing investment decisions in capital market: A study of individual investors in Nigeria". ***Organizations and markets in emerging economies*** 4(1): 141-161.

-Omri, M.A., R. Errhili, and F.H. Ghorbel .2011. Usefulness of audit report in loan decisions granted by Tunisian banks: an experimental study. ***Int. J. Critical Accounting***, 3 (4) : 399–413.

- Porumb,V.,Y. Karaibrahimoglu ,G. Lobo ,R. Hooghiemstra and D. Waard . 2018 . Is More Always Better? Disclosures in the Expanded Audit Report and their Impact on Loan Contracting. Available at: *www.ssrn.com*

-Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). 2013. *Proposed Auditing Standards – The Auditor's Report on an Audit of Financial Statements When the Auditor Expresses an Unqualified Opinion; The Auditor's Responsibilities Regarding Other Information in Certain Documents Containing Audited Financial State-*

ments and the Related Auditor's Report; and Related Amendments to PCAOB Standards. **PCAOB Release No. 2013-005.**

-Pucheta, M., A. Vico and M.G. Benau. 2004. Reactions of the Spanish capital market to qualified audit reports .***European Accounting Revue***, 13(4) : 689–711.

-Reid, L. C., J. V Carcello , C. Li, and T. L. Neal . 2015. Impact of Auditor and Audit Committee Report Changes on Audit Quality and Costs:Evidence from the United Kingdom. Availableat: *www.ssrn.com*.

-Rezaee, Z . 2004. Restoring Public Trust in the Accounting Profession by Developing Anti – Fraud Education, Programs , and Auditing . **Managerial Auditing Journal** 19(1) : 134 – 198 .

-Satti, S. L., Din, S. U., & Ali, N. 2013. "Investor knowledge, risk aversion, and investment decision"**. *Available at: www.google.com***

-Trpeska,M,, A. Atanasovskia and Z.B. Lazarevska .2017. The relevance of financial information and contents of the new audit report for lending decisions of commercial banks**. Accounting and Management Information Systems** 16 (4): 455-471.

-Vanstraelen, A., C. Schelleman, R. Meuwissen, and I. Hofmann. 2012. The Audit Reporting Debate: Seemingly Intractable Problems and Feasible Solutions. **European Accounting Review.** 21 (2):193-215.

-Weirich, T.W. and A. Reinstein. 2014. The PCAOB's Proposed New Audit Report, **CPA Journal**. 84(4). 24-29.

-Zhang, P., 2007. The impact of the public's expectations of auditors on audit quality and auditing standards compliance. Contemporary Accounting Research 24(2), 631-654.

ملاحق البحث

ملحق (١) الحالات التجريبية الإفتراضية

جامعة دمنهور

كلية التجارة

قسم المحاسبة والمراجعة

الأستاذ الفاضل : .....

تحية طيبة وبعد

يقوم الباحث بإعداد بحث لإختبار أثر إدراج فقرة أمور المراجعة الأساسية في تقرير المراجعة غير المعدل وفقا لما جاء بالمعيار الدولي للمراجعة رقم ٧٠١ علي قرار منح الإئتمان . وتمثل الحالات المرفقة والاسئلة الملحقة بها أحد أدوات البحث لإجراء الدراسة التجريبية، وتعتبر مشاركتكم في هذا البحث هاما للغاية علميا ومهنياً .

ويقدر الباحث مسبقا حسن تعاونكم ومساهمتكم الفعالة في إثراء المعرفة المحاسبية والمهنية، لذلك يأمل في تعاونكم المثمر بإبداء رأيكم على كل الاسئلة التي تتضمنها الحالات المرفقة، مع التأكيد على أن إجاباتكم على الأسئلة ، وما تتضمنه من بيانات ، سوف تحظى بالسرية التامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

الباحث

د / حازم محفوظ نويجي

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة دمنهور

البيانات الشخصية:

الاسم (اختياري) : .....

المؤهل الدرا سي: .....

تاريخ التخرج :.....

الوظيفة الحالية:.....

تاريخ شغل الوظيفة الحالية.....

دراسات عليا فى.....

الشهادات المهنية:.....

المصطلحات الفنية ذات الصلة بموضوع البحث:

فقرة أمور المراجعة الأساسيةKEY AUDIT MATTERS PARAGRAPH:

هي فقرة في تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعايير المراجعة الدولية التي صدرت في عام 2015تسلط الضوء على الأمور – التي يراها مراقب الحسابات وفقا لحكمه المهني– بأنها أكثر أهمية في عملية مراجعة القوائم المالية في الفترة الحالية. ويتم تناول هذه الأمور في سياق مراجعة القوائم المالية ككل وتكوين رأي مراقب الحسابات في هذا الشأن ، وأنه لا يبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور ، وأن يتضمن وصفا لكل أمر من أمور المراجعة الأساسية ، ولماذا تم اعتبار الأمر من الأمور الأكثر أهمية .

وقد نص المعيار الدولي الجديد للمراجعة رقم ٧٠١ أن أمور المراجعة الأساسية أو الجوهرية يتم اختيارها من بين الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع المسئولين عن الحوكمة والتي يوضحها معيار المراجعة الدولي رقم ٢٦٠ والتي تشمل ؛ التواصل بشأن نطاق وتوقيت عملية المراجعة المخطط لها بما في ذلك المخاطر الجوهرية التي تم تحديدها من قبل مراقب الحسابات ، السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية ، والإفصاحات عن البيانات المالية الهامة وغيرها من الأمور ذات العلاقة.

الحالة الإفتراضية الأولي

الشركة(س)شركة مساهمة مصرية تعمل في مجال صناعة الأجهزة والأدوات الكهربائية والمنزلية بالإسكندرية خاضعة للقانون رقم ١٥٩لسنة ١٩٨١ ومقيدة بالبورصة. وفيما يلي ملخص التقارير المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ /١٢ / ٢٠١٧

١- قائمة المركز المالي المختصرة في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٧

(بالمليون جنيه مصري)

الأصول	٢٠١٧	٢٠١٦
أصول طويلة الأجل		
أصول ثابتة (صافي)	٧٨٠	٧٢٠
مشروعات تحت التنفيذ	١٧	١٥
أصول أخري	١٢٥	١١٨
مجموع الأصول طويلة الأجل (١)	٩٢٢	٨٥٣
الأصول غير الملموسة		
الشهرة	١٨٧	٢٥٠
العلامة التجارية	٥٨	٧٠
مجموع الأصول غير الملموسة (٢)	٢٤٥	٣٢٠
الأصول المتداولة		
المخزون	٥٣٠	٤٨٠
المدينون	٤٥٠	٤٢٠
المستحقات الضريبية	٥٦	٥٢
أصول متداولة أخرى	٢٦٠	٢٥٠
أوراق مالية بالقيمة العادلة (استثمارات بغرض المتاجرة)	٢٤٢	٢٣٠
النقدية بالبنوك والصندوق	٦٢٠	٥٩٠
مجموع الأصول المتداولة (٣)	٢١٥٨	٢٠٢٢

مجموع الأصول (١) ، (٢) ، (٣)	**٣٣٢٥**	**٣١٩٥**
الالتزامات المتداولة		
مصروفات مستحقة	٢١٨	١٧٠
الدائنون	٢٤٢	٢٠٦
دائنو الضرائب	٧١	٦٥
الالتزامات المحتملة	٢٤١	٤٦٤٤
الالتزامات المتداولة الأخرى	٥١٣	٧٩٥٤
مجموع الالتزامات المتداولة (٤)	١٢٨٥	١٢٥٠
حقوق الملكية		
رأس المال المصدر والمدفوع	٦٢٠	٦٠٠
الأرباح المحتجزة والاحتياطيات	٦٣٧	٥٨٨
صافي الربح	**٢٤٨**	٢١٧
مجموع حقوق الملكية (٥)	١٥٠٥	١٤٠٥
التزامات غير المتداولة		
التزامات طويلة الأجل	١٤٤	١٣٨
التزامات ضريبية مؤجلة	٢٣٥	٢٣٠
قرض السندات طويلة الأجل	١٥٦	١٦٢
مجموع الالتزامات غير المتداولة (٦)	٥٣٥	٥٣٠
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية (٤) ، (٥) ، (٦)	**٣٣٢٥**	**٣١٩٥**

٢-قائمة الدخل المختصرة عن الفترة المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٧

(بالمليون جنيه مصري)

قائمة الدخل	٢٠١٧	٢٠١٦
صافي المبيعات	٢٩٠٠	٢٥٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	(١٤٥٠)	(١٣٠٠)
مجمل الربح	١٣٥٠	١٢٠٠
مصروفات بيعيه وتسويقية	(٤٥٣)	(٣٦٠)
المصروفات الإدارية وتمويلية	(٣٦٠)	(٣١٠)
مصروفات البحث والتطوير	(٢٢٠)	(١٩٠)
مصروفات أخري	(٨١)	(٤٠)
الدخل التشغيلي	**٣٣٦**	**٣٠٠**
الإيرادات التمويلية	١٣٠	١٢٨
أرباح (خسائر) فروق عملة	(١٤٦)	(١٤٨)
الربح قبل ضريبة الدخل (٢٢,٥ %)	**٣٢٠**	**٢٨٠**
ضريبة الدخل	٧٢	٦٣
صافي ربح السنة	**٢٤٨**	**٢١٧**
نصيب السهم الواحد في الربح :		
نصيب السهم في الربح	٤٠ جنيه	٣٦. ١٦٧ **جنيه**

أهم الإيضاحات بشأن القوائم المالية:

١-**أسس إعداد القوائم المالية :**تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية فيما لم يصدر بشأنه معايير محاسبة مصرية .

٢- **التقديرات المحاسبية والافتراضات الرئيسية :** يتم استخدام تقديرات معقولة كأساس لإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية. وتعتمد تقديرات الإدارة علي خبراتها التاريخية، ويتم مراجعتها.

٣-**فيما يتعلق بالمبيعات والاعتراف بالإيراد :** يتم قياس المبيعات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بها وفقا لمعايير المحاسبة المصرية.

٤-**وتقاس الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية،** ويتم إهلاكها بطريقة القسط الثابت .

٥- **المخزون:**

- يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل .وتتمثل القيمة الاستردادية في سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادي ناقصا التكلفة التقديرية لإتمام ومصروفات البيع. وتتضمن التكلفة كافة التكاليف التي تتحملها الشركة للشراء والوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة.
- يتم تقييم المنصرف في بنود المخزون باستخدام طريقة المتوسط المتحرك.
- تتضمن تكلفة المخزون تام الصنع والمخزون تحت التشغيل نصيبه من التكاليف غير المباشرة والذي يحدد في ضوء الطاقة التشغيلية العادية.

ويظهر المخزون كالتالي :-

	٢٠١٧/ ١٢/ ٣١	٢٠١٦/١٢/٣١
خامات ومستلزمات إنتاج وقطع غيار انتاج تحت التشغيل انتاج تام	١٦٥ مليون ٣٤ مليون ٣٦٦ مليون	١٥٢ مليون ٢٥ مليون ٣١٣ مليون
	٥٦٥ مليون	٤٩٠ مليون
يخصم الانخفاض في قيمة المخزون	(١٢ مليون)	(١٠ مليون)
قيمة المخزون	٥٥٣ مليون	٤٨٠ مليون

وظهر تقرير مراقب حسابات الشركة كما يلى:

تقرير مراقب الحسابات

الى السادة / مساهمي شركة (س)

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية لشركه (س) شركة مساهمة مصرية "والمتمثلة في الميزانية في 31 ديسمبر 2017 وكذا قوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئوله عن اعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صله بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من آية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها .وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية .وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة .وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية .وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ .ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة .وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا

سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية .

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي للشركة في 31 ديسمبر 2017 ، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. البيانات الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ٩ ١٥لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مكتب الشرق للمحاسبة

محاسب/ محمد أحمد

سجل هيئة الرقابه المالية

رقم ٤٤٤

الاسكندرية فى ٣١-٣-٢٠١٨

بعد قراءتك للحالة المرفقة (بما في ذلك تقرير مراقب الحسابات)

١- هل توافق علي أن تقرير مراقب الحسابات بشكله الحالي	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرة
١/١- مفيد لك لأغراض اتخاذ قرار منح الإئتمان للشركة					
١/٢- يقدم لك معلومات مالية مفيدة عن الشركة					
١/٣- يقدم لك معلومات غير مالية مفيدة عن الشركة					
١/٤- محل ثقة من جانبكم					

٢- افترض أن الشركة تقدمت للبنك الذي تعمل فيه للحصول علي قرض طويل الأجل لمدة سبع سنوات بضمان الأصول الثابته الملموسة والتي تبلغ صافي قيمتها الدفترية ٧٨٠ مليون جنيه ، في ضوء المعلومات السابقة :

**** هل توافق مبدئياً علي منح الشركة هذا القرض ؟**

- نعم ( ) _ لا ( )

**** في حالة اجابتك بنعم ، ضع علامة صح عند قيمة القرض الذي توافق علي منحه :**

- من ٣٠٠ مليون إلي ٣٥٠ مليون ( )
- من ٣٥٠ مليون إلي ٤٠٠ مليون ( )
- من ٤٠٠ مليون إلي ٤٥٠ مليون ( )
- من ٤٥٠ مليون إلي ٥٠٠ مليون ( )
- من ٥٠٠ مليون إلي ٥٥٠ مليون ( )
- من ٥٥٠ مليون إلي ٦٠٠ مليون ( )
- أكثر من ٦٠٠ مليون ( )

**** ضع علامة صح عند سعر الفائدة الذي تري تحميله لهذا القرض**

- ١٤% (سعر الإقتراض المعلن من قبل البنك المركزي)
- أكبر من ١٤% إلي ١٦ % ( )
- أكبر من ١٦% إلي ١٨ % ( )
- أكبر من ١٨% إلي ٢٠% ( )
- أكبر من ٢٠% ( )

الحالة الثانية

افترض أنه بالإضافة إلي المعلومات السابقة بشأن القوائم المالية للشركة(س) وتقرير مراقب الحسابات عليها ، فإنه تم اضافة فقرة أمور المراجعة الأساسية إلي تقرير مراقب الحسابات ، وتظهر هذه الفقرة في التقرير كما يلي :

فقرة أمور المراجعة الأساسية :

يتطلب المعيار الدولي للمراجعة رقم ٧٠١ أن نبلغ في تقريرنا عن أمور المراجعة الأساسية (الجوهرية) المرتبطة بمراجعتنا للقوائم المالية للشركة عن الفترة الحالية وهي الامور التي رأيناها، وفقا لحكمنا المهني، تعد أكثر الامور جوهرية في عملية مراجعة القوائم المالية عن الفترة الحالية، لذلك رأينا أنها من الامور التي سوف نبلغها للمعنيين بحوكمة الشركة وهي:

- عند تقييمنا للمحفظة الاستثمارية للشركة في ٢٠١٧/١٢/٣١ وجدنا أن ما قارب ٣٥ ٪ منها يمثل استثمارات في الشركة (ص وع) ، وقد تضمنت مراجعتنا للتقديرات الخاصة بالقيمة العادلة لهذه الاوراق المالية، في سياق مراجعة القوائم المالية للشركة، عدداً من الاحكام المعقدة والصعبة بسبب انخفاض حجم التداول الخاص بتلك الاوراق المالية في الفترة من ٢٠١٧/١٢/٢٦ حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ ، علاوة علي أنه تم تقييم تلك الاوراق المالية بناء على نموذج يعتمد بالأساس على عملية الملاحظة)وفقا لسعر الإقفال(مما يجعل المقياس المستخدم معرض بدرجة كبيرة لمخاطر عدم التأكد، حيث لا يعبر بشكل صادق عن قيمتها ، لذا فقد تطلب الأمر منا عند التحقق من رصيد هذه الاوراق المالية زيادة إجراءات المراجعة بما في ذلك الحاجة لاستخدام خبير مختص فيما يتعلق بعملية التقييم، حيث كان من الضروري توسيع نطاق المراجعة المخطط، بناء على ملاحظتنا

لوجود قصور في هيكل الرقابة الداخلية للشركة، فيما يتعلق بتقديرات القيمة العادلة، حيث يمثل أسلوب التقييم المستخدم أحد أوجه القصور في اجراءات الرقابة الموظفة من قبل لجنة التقييم والتسعير . وقد أفصحت الشركة عن تلك الاوراق المالية والأساليب المستخدمة في تحديدها في الايضاح رقم (٦) في القوائم المالية.

- أدرج محاسب الشركة رصيد المخزون في الميزانية العمومية بالتكلفة بمبلغ ٥٦٥ مليون وهي تعبر عن التكلفة كما ظهرت في 2017 / 12 / 31 ولكن وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها، يجب أن يظهر المخزون وفقا للتكلفة، أو القيمة الاستردادية، أيهما أقل، وبالتالي فإن المخزون يجب أن يظهر بالقيمة الاستردادية وهي ٥٥٣ مليون والتي تمثل التكلفة ٥٦٥ مليون مخصوما منها مخصص هبوط أسعار المخزون بمبلغ ١٢ مليون ولذلك فإن محاسب الشركة بالغ في تقدير قيمة المخزون بمبلغ ١٢ مليون وبالتالي هناك مغالاة في مجمل الربح بنفس القيمة وصافى الربح بقيمة ٩.٣ مليون (سعر ضريبة الدخل ٢٢,٥ %)

وعندما طلبنا من الادارة إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها وافقت بعمل التعديلات اللازمة. وقد افصحت الشركة عن كل من رصيد المخزون والانخفاض في قيمة المخزون، والاساليب المستخدمة في تحديدهما في الايضاح رقم (٥) في القوائم المالية.

وتجدر الاشارة أن أمور المراجعة الأساسية المذكورة أعلاه **لا تؤثر بأي طريقة على رأينا** على القوائم المالية للشركة عن السنة المنتهية في 2017 / 12 / 31 كما ظهر في فقرة الرأي عاليه.

بعد قراءتك للحالة المرفقة (بما في ذلك تقرير مراقب الحسابات) :

١- هل توافق علي أن تقرير مراقب الحسابات بشكله الحالي	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بالمرة
١/١- مفيد لك لأغراض اتخاذ قرار منح الإئتمان للشركة					
٢/١- يقدم لك معلومات مالية مفيدة عن الشركة					
٣/١- يقدم لك معلومات غير مالية مفيدة عن الشركة					
٤/١- محل ثقة من جانبكم					

٢- افترض أن الشركة تقدمت للبنك الذي تعمل فيه للحصول علي قرض طويل الأجل لمدة سبع سنوات بضمان الأصول الثابته الملموسة والتي تبلغ صافي قيمتها الدفترية ٧٨٠ مليون جنيه ، في ضوء المعلومات السابقة :

**** هل توافق مبدئياً علي منح الشركة هذا القرض ؟**

- نعم ( ) _ لا ( )

**** في حالة اجابتك بنعم ، ضع علامة صح عند قيمة القرض الذي توافق علي منحه :**

- من ٣٠٠ مليون إلي ٣٥٠ مليون ( )
- من ٣٥٠ مليون إلي ٤٠٠ مليون ( )
- من ٤٠٠ مليون إلي ٤٥٠ مليون ( )
- من ٤٥٠ مليون إلي ٥٠٠ مليون ( )
- من ٥٠٠ مليون إلي ٥٥٠ مليون ( )
- من ٥٥٠ مليون إلي ٦٠٠ مليون ( )
- أكثر من ٦٠٠ مليون ( )

**** ضع علامة صح عند سعر الفائدة الذي تري تحميله لهذا القرض**

- ١٤% (سعر الإقتراض المعلن من قبل البنك المركزي)
- أكبر من ١٤% إلي ١٦ % ( )
- أكبر من ١٦% إلي ١٨ % ( )
- أكبر من ١٨% إلي ٢٠% ( )
- أكبر من ٢٠% ( )